Jadal
العدد 35 | آذار 2019

# انتخابات السلطات المحلّيّة 2018

مدى الكرمل 2019

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

جدل 35
**انتخابات السلطات المحلّيّة 2018**
Municipal Elections 2018
المحرران: مهند مصطفى وعرين هواري
العدد 35
تدقيق: حنا نور الحاج
تصميم: أمل شوفاني
مسؤولة الانتاج: إيناس خطيب
العنوان: همغينيم 90 حيفا
البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

# المحتويات


4 **المقدمة**
*المحرران*

7 **الانتخابات المحلّيّة في إسرائيل 2018: مدخل عام**
*مهند مصطفى*

16 **قراءة في نتائج الانتخابات المحلّيّة الأخيرة**
**–صحوة الأحزاب أم غيابها عن المشهد؟**
*محمد خلايلة*

24 **وكان صوت القبيلة هو الأعلى!**
*سعيد زيداني*

27 **إقصاء النساء الفلسطينيّات عن مجالس السلطات المحلّيّة:**
**بين قمع الدولة وقمع المجتمع**
*رفاه عنبتاوي*

32 **الاستغلال العدديّ والاستثمار النوعيّ للمرأة العربيّة انتخابيًّا**
*ميسون أبو ريّا*

36 **قراءةٌ سياسيّةٌ اجتماعيّةٌ في مفهوم الديمقراطيّة في الانتخابات المحلّيّة**
*مُسْلِم محاميد*

# مقدّمة

**مهند مصطفى وعرين هواري**

مرّت الانتخابات المحلّيّة عامَ 2018 في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل دون أن تخضع لنقاش جماهيريّ معمّق كما تستحقّ، وذلك على الرغم من أنّ السياسة المحلّيّة العربيّة تحمل الكثير من المعاني حول وُجهة ووجه المجتمع الفلسطينيّ على المستوى الاجتماعيّ، والسياسيّ، والقِيَميّ. وبات الاهتمام البحثيّ بالسياسة المحلّيّة في السنوات الأخيرة هامشيًّا، مقارَنةً بالاهتمام البحثيّ والسياسيّ بانتخابات الكنيست، وقد يمكّن تزامن الانتخابات المحلّيّة وانتخابات الكنيست هذه المرّة من إجراء مقاربة مثيرة لإعادة فحص أنماط التصويت والسلوك السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل بين الاستمراريّة والتغيير.

يُعتبر الحكم المحلّيّ العربيّ من المؤسّسات الهامّة في المجتمع الفلسطينيّ، ويُعتبر المورد السياسيّ والاجتماعيّ الأهمّ في صفوف الفلسطينيّين، وربّما تُشكّل هذه الحقيقة مصدر نعمته ونقمته في ذات الوقت. فهو نعمة لأنّه مؤسّسة قادرة على أن تكون رافعة هامّة في تطوير المجتمع الفلسطينيّ وتمكينه لو توافرت الظروف السياسيّة الملائمة (خلافًا لسياسات التمييز والإقصاء والعزل التي تمارسها الدولة ضدّ البلدات العربيّة)، والظروف الاجتماعيّة (الانعتاق من تسييس العائلة والبنى التقليديّة العصبيّة)، مع التأكيد أنّ السياسيّ والاجتماعيّ متشابكان في حالة السياسة المحلّيّة. على أيّة حال، الحكم المحلّيّ العربيّ كان من الممكن له أن يكون نعمة، من حيث قدرته الكامنة على تنظيم المجال العموميّ العربيّ، بحيث يكون مجالًا يمثّل الجميع، مجالًا منظّمًا، نظيفًا، ومفتوحًا لكلّ المواقف والآراء، فضلًا عن قدرته الكامنة أن يكون رافعة اقتصاديّة ومدينيّة للمجتمع العربيّ، علاوة على الدور السياسيّ الذي يمكن أن يقوم به في تنظيم الفلسطينيّين في إسرائيل، في مواجهة سياسات السلطة.

ليست هذه نظرة تشاؤميّة للحكم المحلّيّ العربيّ، وليس القصد هو التعميم شاملًا كلّ السلطات، وعلى كلّ أعمالها وسياساتها، ولكن ما لا بدّ من قوله هو أنّ الحكم المحلّيّ العربيّ لا يزال يحتاج إلى الكثير من العمل والاهتمام على مستوى التنظيم الداخليّ، الاجتماعيّ والسياسيّ والقِيَميّ، من أجل أن يبلغ الهدفَ المنشود منه، كما ذكرنا آنفًا.

تسيطر على السياسة المحلّيّة العربيّة ثقافةُ المغالَبة والتغلّب، وذلك عطفًا على مقولة ابن خلدون. وثقافة المغالبة إذا امتزجت بعصبيّات، كالعشائريّة والعائليّة والطائفيّة والجهويّة، فإنّها تكون عصبيّةً عنيفة ترى في الانتخابات مجرّد أداة للوصول إلى الحكم، لا حالةً سياسيّة واجتماعيّة يجري فيها التنافس على تقديم الصالح العامّ وطرح برامج لتنجيع العمل المحلّيّ، بل تكون مواجهة بين عصبيّات على سلطة هي بذاتها مفرغة من مواردها، فتتحوّل الغلبة إلى الهدف الأساسيّ في الانتخابات المحلّيّة؛ فالحكم المحلّيّ لم يكن مؤسّسة يمكن أن تقدّم منافع عصبيّة على نحوِ ما كان في السابق، ولذا يدفع بالانتخابات، في غياب تسييسها وغياب دَوْر الأحزاب فيها، لتنحصر أكثر وأكثر حول الوجاهة والعصبيّة والمحترميّة، فتتحوّل جميعها إلى الهدف من الانتخابات لا إلى تقديم برامج للصالح العامّ.

بناء على ذلك، جاء هذا العدد الخاصّ من جدل حول الانتخابات المحلّيّة الأخيرة 2018، ليقدّم إسهامًا في نقاش هذه الدورة الانتخابيّة والظواهر التي برزت خلالها، وذلك بمقاربتها من زوايا مختلفة -سياسيّة واجتماعيّة وجندريّة.

في المقال الأوّل، يستعرض مهنّد مصطفى، المدير العامّ لمدى الكرمل، قراءة عامّة للانتخابات المحلّيّة عمومًا، وفي المجتمع الفلسطينيّ خصوصًا، محاولًا تحليل أنماط التصويت في هذه الانتخابات ومميّزاتها، ولا سيّما في المجتمع الفلسطينيّ. جاء في المقال: "تُعتبر الانتخابات المحلّيّة ذات أبعاد سياسيّة وحياتيّة. على الرغم من الحضور الواضح للأبعاد الحياتيّة على حساب الأبعاد السياسيّة، لا يمكن الفصل بين السياسيّ العامّ والحياتيّ اليوميّ في الانتخابات المحلّيّة، ولا يمكن استبعاد القضايا اليوميّة وتبرير التقصير فيها سياسيًّا، بينما لا يمكن استبعاد القضايا السياسيّة والتركيز على القضايا الحياتيّة فقط".

ويستعرض المقال الثاني، وهو بقلم الباحث محمّد خلايلة، صورة عينيّة أكثر بشأن السياسة المحلّيّة في المجتمع الفلسطينيّ، تتعلّق بمكانة ودَوْر الأحزاب في السياسة المحلّيّة، حيث يؤكّد الباحث استمرار تراجع الأحزاب وترك الساحة السياسيّة المحلّيّة للبنى التقليديّة العائليّة، ليتوصّل إلى نتيجةٍ مُفادُها "أنّ العائلة أو الحَمولة ما زالت الإطارَ الضابط الأساس، ونواةَ التنظيم الاجتماعيّ في الحياة اليوميّة، وإحدى الركائز الأساسيّة التي تقوم عليها الأنشطة السياسيّة والاقتصاديّة في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل. لقد أَفْضَت الانتخابات الأخيرة إلى محدوديّة تأثير الأحزاب السياسيّة على الساحة المحلّيّة من خلال التراجع المستمرّ في قوّتها الانتخابيّة والتمثيليّة".

وعطفًا على المقالَيْن السابقَيْن، يقوم الباحث سعيد زيداني بسَبْر غَوْر موضوع العصبيّة في الانتخابات المحلّيّة العربيّة، من خلال قراءة سوسيولوجيّة وسياسيّة، مبيّنًا مميّزات الانتخابات المحلّيّة عبْر استعراض نماذج ثلاثة ظهرت فيها (نموذج الناصرة؛ المدن المختلطة؛ الكتلة الحرجة)، ويتوصّل زيداني إلى نتيجةٍ مؤدّاها أنّ السياسة المحلّيّة لم تنعتق بعد مِن بناها التقليديّة بعد كلّ هذه العقود، حيث يقول: "لكي يتمّ تجاوز العائليّة /القبَليّة، أو احتواؤها ومحاصرتها، في انتخابات السلطات المحلّيّة، تلك العائليّة /القبَليّة التي رافقت تلك الانتخابات وتصدّرتها منذ نصف قرن من الزمان وأكثر، على الأحزاب والحركات السياسيّة، خاصّة العلمانيّة والليبراليّة اجتماعيًّا منها، أن تعمل الكثير لكي تفرض حضورها وهيبتها وقوّة جذبها. ولكي يتسنّى لها ذلك، عليها أن تعرف كيف تقرن بين المحلّيّ والقطْريّ /الوطنيّ".

وتعالج رفاه عنبتاوي مديرة جمعيّة كيان، في مقالها، موضوع إقصاء النساء في الحكم المحلّيّ، وتقارِب هذا الإقصاء من خلال قمع المجتمع لدور المرأة في الحكم المحلّيّ، وإقصاء الدولة، حيث يرمي هذا التقاطع إلى إقصاء النساء عن مفاصل صنع القرار في المجتمع الفلسطينيّ. توضّح الكاتبة أنّ هنالك حاجة إلى بذل جهود لزيادة تمثيل المرأة ودَوْرها في الحكم المحلّيّ، وذلك من خلال "تكاتف وتضافر الجهود من قِبل الأطر النسويّة، وأُطُر المجتمع المدنيّ، والسلطات المحلّيّة والأحزاب الفاعلة في المجتمع العربيّ، ولا سيّما النساء الناشطات والقياديّات داخل هذه الأحزاب، وذلك في إطار المسؤوليّة الجماعيّة لإزالة جميع المعيقات أمام ضمان تمثيل كمّيّ وجوهريّ للنساء العربيّات في مجالس السلطات المحلّيّة. من أهمّ هذه الجهود الضروريّةِ العملُ على تغيير الثقافة الذكوريّة والعنيفة السائدة في الحكم المحلّيّ وفي العمليّة الانتخابيّة".

واستمرارًا للمقال السابق حول إقصاء النساء من الحكم المحلّيّ والانتخابات المحلّيّة، تعالج ميسون أبو ريّا على وجه الخصوص استحضارَ النساء في الانتخابات بهدف استغلالهنّ واستثمارهنّ في العمليّة الانتخابيّة، لا في سبيل تمكين مشاركتهنّ أو الاعتراف بدَوْرهنّ السياسيّ في الانتخابات وإدارة الحكم المحلّيّ، وإنّما من أجل أن يقمن بدور الداعم للرجل، في الانتخابات، أي التعامل معهنّ ككتلة انتخابيّة فقط. وفي الوقت نفسه ترى الباحثة أنّ هنالك تغيُّرًا إيجابيًّا في بعض المواقع في ما يتعلّق بمكانة المرأة ودَوْرها في السياسة المحلّيّة، وتحلّل الباحثة التوجُّهَيْن من خلال تحليل خطابَيْن انتخابيَّيْن رُصِدا خلال الحملة الانتخابيّة الأخيرة.

ويُختتم العدد بمقال للباحث مسلم محاميد حول تعبيرات وتمثُّلات اجتماعيّة وإعلاميّة ظهرت في الانتخابات المحلّيّة، وحضور شبكات التواصل الاجتماعيّ ودَوْرها في الانتخابات المحلّيّة، ومظاهر العنف التي رافقت الانتخابات وغيرها من القضايا، حيث يشير محاميد قائلًا: "إنّ مجتمعنا العربيّ في البلاد سيعاني من هذه الظواهر أكثر وأكثر في المرّات القادمة، ما لم نجد إستراتيجيّةً حقيقيّةً لبثّ ثقافة التسامح وقبول الآخر وتقبُّل النتائج الانتخابيّة كما أرادها الناخبون. بكلماتٍ أخرى: ما لم تصبح الديمقراطيّة الانتخابيّة جزءًا من ثقافتنا، فإنّها -وإن كانت لدى الشعوب الأخرى أداةً للرفاهيَة والتعبير عن الرأي وتغليب الإرادة العامّة- ستصبح نقمةً كبيرةً في حياتنا".

# الانتخابات المحلّيّة في إسرائيل 2018: مدخل عام

مهنّد مصطفى*

يُعتبر الحكم المحلّيّ الإسرائيليّ من الأجهزة المهمّة في الدول، وذلك لكونه الجهاز الخدماتيّ والتنظيميّ الذي يعالج ويتابع قضايا الناس اليوميّة. منذ قيام الدولة، اتّخذت قرارات وإجراءات عمليّة سريعة لتطوير السلطات الحكوميّة، وأصبحت مركز الثقل في الحكم المركزيّ، وجرى تهميش الحكم المحلّيّ الذي كان فاعلًا في التجمّع اليهوديّ قبل قيام الدولة.[1] فضلًا عن ذلك، يُشكّل الحكم المحلّيّ الإسرائيليّ ساحة للتنافس السياسيّ عبْر الانتخابات، بين أحزاب وحركات سياسيّة، ولا سيّما في السياسة المحلّيّة اليهوديّة.

سُنّت عشرات القوانين لتحديد صلاحيات الحكم المحلّيّ، إلّا أنّها أبقت المراقبة والمسؤوليّة عن تنفيذ بعض الصلاحيات في إطار الحكم المركزيّ. كانت الروح السائدة في إسرائيل هي روح الإدارة المركزيّة في إدارة شؤون الدولة الجديدة. لقد بدأ الحكم المحلّيّ في إسرائيل عمله «كإدارة محلّيّة» تشكّل ذراعًا تنفيذيّة للحكم المركزيّ، وبعدها تطوّر ليصبح حكمًا محلّيًّا لا مجرّد إدارة محلّيّة. أمّا على المستوى السياسيّ، فإنّ الإدارة المحلّيّة يجري انتخابها، وهذا جعل السياسة المحلّيّة مركّبًا مهمًّا في المشهد السياسيّ الإسرائيليّ. على وجه التحديد، يمكن القول إنّ السياسة المحلّيّة اليهوديّة أكثر تسيُّسًا بالمقارنة مع السياسة المحلّيّة العربيّة، حيث إنّ حضور الأحزاب الصهيونيّة واليهوديّة حضور كبير في السياسة المحلّيّة على العكس من حضور الأحزاب والحركات السياسيّة العربيّة.

جرت انتخابات السلطات المحلّيّة في إسرائيل في شهر تشرين الأوّل (2018)، وحملت الكثيرَ من المعاني على مستوى الهُويّة والسياسة. وعلى وجه التحديد، انتخابات السلطات المحلّيّة في مُجْمَلها يختلف أمرها بين تلك التي تجري في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ داخل الخطّ الأخضر، وتلك التي تجري في السلطات المحلّيّة اليهوديّة؛ إذ تحمل الانتخابات في السلطات اليهوديّة بعدًا سياسيًّا حزبيًّا لا يمكن التقليل من شأنه، بينما تحمل الانتخابات في السلطات المحلّيّة بعدًا عصبيًّا أكثر ممّا هو سياسيّ، على الرغم من أنّ البعد العصبيّ لا يخلو من مَعانٍ سياسيّة أيضًا، وذلك بسبب غياب الموارد الحقيقيّة للتنافس عليها، والسياسات التي اتّبعتها إسرائيل للحفاظ على المبنى التقليديّ القديم، عبْر الكثير من الأدوات، وأهمّ ما بقي منها عدم توسيع مسطّحات البلدات العربيّة، وعدم بناء تجمّعات فلسطينيّة جديدة، وغياب الأفق لدى الطبقة الوسطى تخطيطيًّا وبنيويًّا للانعتاق مع المبنى التقليديّ. في انتخابات السلطات اليهوديّة، تحمل المنافسة الانتخابيّة صراعًا بين الأحزاب القُطريّة، حيث إنّ السياسة المحلّيّة هي مؤشّر هامّ بالنسبة لها لقوّتها الانتخابيّة على المستوى القُطريّ، بينما تغيب الأحزاب، وتحديدًا يغيب تمثيلها في السياسة المحلّيّة لقناعة ترسّخت (وهي قناعة صحيحة) مُفادُها أنّ أنماط التصويت في السياسة المحلّيّة لا تحمل دلالات على أنماط تصويت الناخبين العرب وقرارهم في الانتخابات القُطريّة، وعلى حضور الأحزاب في السياسة القُطريّة.

1. فارلة أيزنكنغ،كانة. (2004). **أسس الحكم المحلّيّ**. رعنانا: الجامعة المفتوحة. ص 28. (بالعبريّة).

يُعتبر الحكم المحلّيّ ساحة هامّة من ساحات العمل السياسيّ، حيث تتنافس الأحزاب السياسيّة إلى جانب القوائم المحلّيّة المستقلّة على رئاسة السلطة المحلّيّة والتمثيل في مجالسها. شُرّع في العام 1965 قانون الانتخابات للسلطات المحلّيّة الذي نظّم عمليّة الانتخاب داخل البلدات المختلفة. في السابق، كانت تُجرى الانتخابات في الحكم المحلّيّ بنفس الطريقة في الانتخابات القُطريّة (الكنيست)، أي بحسب الطريقة النسبيّة، حيث كان سكّان البلدة ينتخبون أعضاء المجلس المحلّيّ أو البلديّ، وهم بدَوْرهم ينتخبون رئيس المجلس بعد أن يشكّل الأخير ائتلافًا بلديًّا من خلال القوائم الفائزة. وفي العام 1975، أُدخِل تعديل مركزيّ وعميق على قانون الانتخابات في الحكم المحلّيّ، حيث نَصّ التعديل على انتخاب الرئيس انتخابًا مباشرًا من السكّان لا من خلال أعضاء المجلس البلديّ، إذ نصّ القانون أنّ الفائز بالرئاسة هو المرشّح الذي يحصل على ما يزيد عن 40% من الأصوات (وإن بصوت واحد) في الجولة الأولى، إذا كان هنالك أكثر من مرشّحَيْن اثنين، أو الذي يحصل على ما يزيد عن 50% (وإن بصوت واحد) في الجولة الثانية التي تُجرى بين المرشّحَيْن اللذَيْن حصلا في الجولة الأولى على أكبر عدد من الأصوات (إذا لم يحصل أيّ منهما على ما يزيد عن 40% في الجولة الأولى). ومنذ العام 1978، تجري الانتخابات حسب القانون الجديد.[2]

جاء هذا القانون لصالح الأحزاب السياسيّة التي لم تستطع أن تصمد في الطريقة القديمة أمام قوّة القوائم المحلّيّة التي أصبحت مؤثّرة جدًّا على تركيبة الائتلاف البلديّ وانتخاب رئيس المجلس. كما هو الشأن في الانتخابات القُطريّة (التي أُلغِيَ منها لاحقًا الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة لفشل هذه الطريقة)، فإنّ سَنّ قانون الانتخابات المباشرة لرئيس السلطة المحلّيّة لم يؤدِّ إلى إضعاف القوائم المحلّيّة، بل على العكس من ذلك تمامًا؛ عزّز قوّتها بدرجة أكبر ممّا عزّز قوّةَ الأحزاب السياسيّة القُطريّة اليهوديّة والقوائم المحلّيّة في الحكم المحلّيّ العربيّ.

أُجْرِيَت الانتخابات المحلّيّة عام 2018 في 251 مجلسًا بلديًّا في إسرائيل، منها 197 سلطة محلّيّة، و54 مجلسًا إقليميًّا. وبلغ عدد أصحاب حق الاقتراع في هذه الانتخابات نحو ستّة ملايين وستّمئة ألف ناخب. بلغت نسبة التصويت العامّة نحو 60%. وشكّلت هذه النسبة ارتفاعًا بمعدّل 9 نقاط عن الانتخابات السابقة. التجمّعات الـ 44 الأولى التي سجّلت أعلى نسب مشارَكة في التصويت كانت تجمّعات عربيّة.

تتّسم الانتخابات المحلّيّة في إسرائيل بمميّزات خاصّة، أهمّها كثرة القوائم المشارِكة في الانتخابات، سواء أكان ذاك للعضويّة أَم لرئاسة المجلس البلديّ، وبمعدّل مشارَكة متوسّط في السلطات المحلّيّة اليهوديّة، مقابل معدّل مشارَكة مرتفع جدًّا في السلطات المحلّيّة العربيّة. في المجْمَل، معدّل المشارَكة في الانتخابات المحلّيّة في إسرائيل هو أقلّ من نظيره في الانتخابات البرلمانيّة. وإذا فحصنا الفرق بين العرب واليهود، نجد الأمر معاكسًا؛ فمعدّل مشاركة الناخبين العرب في السياسة المحلّيّة هو أعلى ممّا في الانتخابات البرلمانيّة، والعكس صحيح بالنسبة للناخب اليهوديّ، الذي يشارك سياسيًّا بشكل أكبر في السياسة القُطريّة، وسنأتي على تفسير هذا لاحقًا. بالنسبة لكثرة المتنافسين والقوائم، تنافَسَ في هذه الانتخابات 723 امرأة ورجلًا على رئاسة السلطات المحلّيّة، بينما تنافس 5,300 على التمثيل في عضويّة المجالس المحلّيّة.



2. مصطفى، مهنّد. (2008). الانتخابات المحلّيّة في إسرائيل 2008 ما بين السياسيّ واليوميّ. **مجلّة قضايا إسرائيليّة**، العدد 31-32. ص 9-18.

تؤثّر بنْية التصويت في السلطات المحلّيّة، ولا سيّما في المجتمع العربيّ، على نتائج الانتخابات، وتخلق إشكاليّات كبيرة في الإدارة المحلّيّة، والمقصود هو التعديل الذي اتّخذته الكنيست عام 1975 وعُمِل به على الانتخابات عام 1978، حيث أُقِرّ التصويت ببطاقتين؛ واحدة لرئيس السلطة المحلّيّة وأخرى لعضويّة المجلس البلديّ. قبل ذلك، كان التصويت ببطاقة واحدة لعضويّة المجلس البلديّ، وكان هذا الأخير يقوم بانتخاب الرئيس من بين أعضائه. لهذا كان حرص القوائم على زيادة تمثيلها في العضويّة، كي تتمكّن من حصول العضو الأوّل فيها على رئاسة السلطة. بعد إقرار التصويت ببطاقتين، بدأ التركيز على انتخابات الرئاسة، ممّا أدّى إلى إضعاف القوائم، وإلى كثرتها، سواء في هذا تلك التي تتنافس أم تلك التي تفوز بتمثيل في السلطة المحلّيّة، وهو ما ولّد للرئيس المنتخَب انتخابًا مباشرًا صعوبة في تشكيل الائتلاف البلديّ، وتحوّلت هذه المسألة، على وجه التحديد، إلى معضلة حقيقيّة في السلطات المحلّيّة العربيّة، والتي انعكست بدَوْرها سلبًا على إدارة السلطة في كلّ الجوانب.

**الشكل (1): نسبة التصويت، بين انتخابات الكنيست وانتخابات السلطات المحلّيّة[3]**

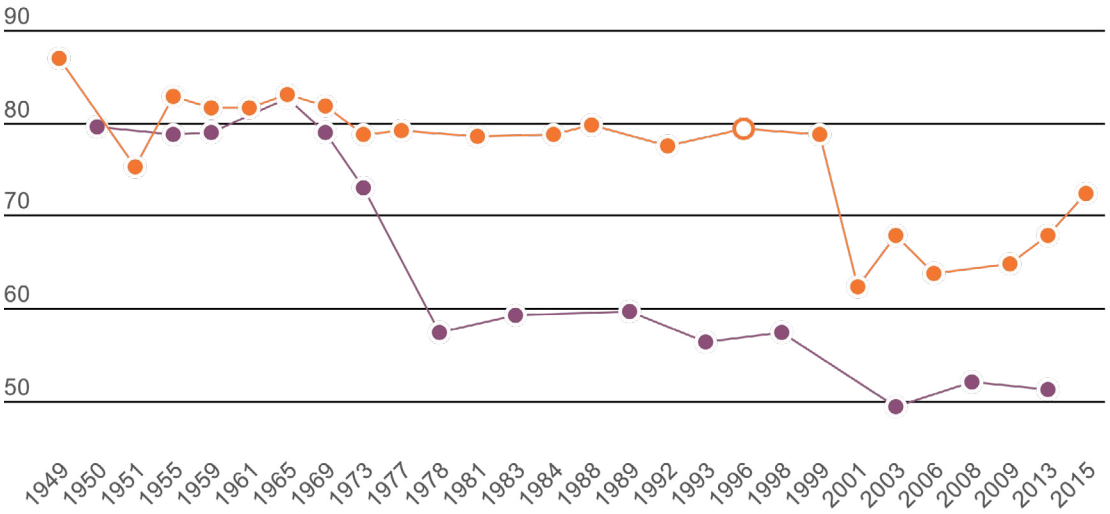


يوضّح الشكل (1) معدّلات المشارَكة الانتخابيّة في السياسة المحلّيّة والسياسة القُطريّة، ويوضّح أنّ معدّل المشارَكة العامّة (عربًا ويهودًا) في السياسة القُطريّة هو أعلى من معدّل المشارَكة في السياسة المحلّيّة، وذلك على الرغم من أنّ معدّل المشاركة في انتخابات عام 2018 ارتفع بعشر نقاط عن المعدّل الذي كان في انتخابات عام 2013.

هذا التباين بين معدّلات التصويت العامّة بين القُطريّ والمحلّيّ يعود إلى أنّ التنافس في الحكم المحلّيّ، ولا سيّما اليهوديّ، هو تنافس على تقديم الخدمات. وبما أنّ السلطات المحلّيّة اليهوديّة تُعتبر سلطات ناجحة نسبيًّا، وفي بلداتها يكون التنافس على تطوير جودة الحياة، فإنّ المشاركة تكون قليلة، حيث لا يختلف المتنافسون كثيرًا في هذا الشأن، ممّا لا يؤثّر كثيرًا على مستوى الخدمات في هذه السلطات باختلاف المرشّحين، ولذا لا يخرج الكثير من الناس للإدلاء بأصواتهم، وتنحصر دافعيّة التصويت -في المعتاد- في دعم الحزب السياسيّ المشارك لاعتبارات سياسيّة وأيديولوجيّة، أو بسبب الرغبة في إعطاء فرصة لمرشّح جديد. ولطبيعة الحالة المدنيّة في التجمّعات اليهوديّة، ليس ثمّة تجييش عائليّ أو جهويّ أو طائفيّ للتصويت، ومن ذلك يمكن استثناء التجمّعات الدينيّة التي يخرج

3. يشير اللون الليلكي إلى نتائج انتخابات السلطات المحلّيّة، ويشير اللون البرتقالي إلى نتائج انتخابات الكنيست.

أفرادها كمجموعات هُويّة للتصويت، ولذا فإنّ تمثيل الأحزاب اليهوديّة المتديّنة في السياسة المحلّيّة هو أكبر من تمثيلها في السياسة القُطريّة. إذا استثنينا التصويت اليهوديّ في السياسة المحلّيّة، فإنّ الشكل سيكون مختلفًا في السياسة المحلّيّة العربيّة، حيث سنرى أنّ نسبة التصويت في البلدات العربيّة وفي العموم هي أعلى من معدّل التصويت في السياسة القُطريّة، إذ هي السلطة الوحيدة التي يرى فيها العرب أنفسهم أصحاب قرار وموارد وسلطة معنويّة.

تقوم الأحزاب اليهوديّة بدَوْر كبير في الانتخابات المحلّيّة. في انتخابات عام 2013، كان تمثيل حركة شاس في السلطات المحلّيّة قد وصل إلى 150 عضوًا، والليكود إلى 135 عضوًا، وإسرائيل بيتنا إلى 85 عضوًا، وحزب العمل إلى 80 عضوًا، ويهدوت هتوراه إلى 75 عضوًا.[4] في انتخابات عام 2018، خاضت الأحزاب اليهوديّة الانتخابات المحلّيّة على نحوٍ مكثّف، فحزب العمل حافظ على رئاسة السلطة المحلّيّة في تل أبيب، وبئر السبع، وفاز في حيفا، بينما خسر الليكود رئاسة بلديّة القدس، بعد أن أخفق مرشّحه للرئاسة، الوزير زئيف إلكين، في الوصول إلى الجولة الثانية، لكنّه فاز في بلديّة بيت شان، معقل حزب الليكود، كما تراجع تمثيل شاس التي خسرت الانتخابات في بلديّة بيت شيمش. يتمثّل الليكود بصورة كبيرة في السلطات المحلّيّة في الجنوب، لكنّه واجه في الانتخابات المحلّيّة المنافسين من حزب «كولانو» التابع لوزير الماليّة الحاليّ موشيه كحلون، حيث يتنافس الحزبان على القواعد الاجتماعيّة نفسها، إذ إنّ مرشّحي حزب «كولانو» كانوا في السابق أعضاء أو مرشّحين من حزب الليكود. في المقابل، يتمثّل حزب العمل في السلطات المحلّيّة في المركز.[5]

## تمثيل النساء في السياسة المحلّيّة

تميّزت هذه الانتخابات بعدد النساء اللواتي تنافسن في الانتخابات، إذ هو العدد الأكبر منذ بداية الانتخابات المحلّيّة. فقد تنافست 58 امرأة على رئاسة السلطة المحلّيّة، مقابل 42 امرأة في الانتخابات السابقة. ولم تنافس على مثل هذه الرئاسة إلّا امرأة عربيّة واحدة انسحبت قبل الجولة الأولى.[6] فالنساء العربيّات مهمَّشات في العمل السياسيّ المحلّيّ، والرجال كذلك مهمَّشون ويتنافسون على موارد قليلة، فلذا يكون تهميش النساء أكبر مرّتين، حيث إنّ الحرب الطاحنة بين الرجال على موارد قليلة، وربّما الوحيدة، في المجتمع العربيّ، أي الحكم المحلّيّ، تأتي أيضًا على حساب النساء. وقد فازت إحدى عشرة منهنّ برئاسة سلطات محلّيّة مقابل ستّ نساء في انتخابات عام 2013، وكانت المفاجأة الكبيرة انتخابات الرئاسة في بيت شيمش؛ إذ فازت امرأة متديّنة برئاسة البلديّة، ولا سيّما أنّ بيت شيمش تُعتبر مدينة غالبيّة سكّانها من اليهود الحريديين.

### المرشّحات والمرشّحون في انتخابات عام 2018

| | رجال | نساء | المجمل |
|---|---|---|---|
| رئاسة السلطة المحلّيّة | 665 | 58 | 723 |
| عضويّة المجلس البلديّ | 4003 | 1297 | 5300 |

4. مَلّاخ، جلعاد. (2018، 23 تشرين الأول). قوّة الأحزاب المتديّنة الحريديّة. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة.(بالعبرية)

5. لم نتمكّن من الحصول على النتائج الدقيقة للأحزاب، حيث إنّ الأحزاب لم تنشر حتّى الآن النتائج الدقيقة لتمثيلها في الحكم المحلّيّ سواء أكان ذاك على صعيد العضويّة أم على صعيد الرئاسة.

6. السيدة بروين عزب من كفر قرع.

في هذه الانتخابات، انتُخِبت لعضويّة المجالس المحلّيّة 18 امرأة عربيّة (من بين 830مقعد)، وهو عدد قليل من مُجْمَل عدد مقاعد السلطات المحلّيّة في المجالس والبلديّات العربيّة، ولكنّه التمثيل الأعلى منذ إجراء الانتخابات المحلّيّة في المجتمع العربيّ. وعلى الرغم من التمثيل الضئيل للنساء في المجالس المحلّيّة، وغياب مرشّحات لرئاسة السلطة المحلّيّة، فإنّ الوعي لأهمّيّة تمثيل النساء في الحكم المحلّيّ ازداد بالمقارنة مع الدورات السابقة. على الجملة، أشارت دراسة قام بها مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست أنّه كلّما كان تدريج البلدة اقتصاديًّا واجتماعيًّا أفضل كان هنالك تصويت أكبر لصالح مرشّحات للرئاسة والعضويّة. كانت النتيجة الأبرز في الانتخابات على مستوى النساء، بالإضافة إلى مدينة بيت شيمش، فوز عينات كليش-روتم برئاسة بلديّة حيفا، وتنتمي كليش-روتم إلى حزب العمل، واستطاعت التفوّق على يونا ياهف الرئيس الذي شغل هذا المنصب لدورات متتالية.[7]

بالمقارنة مع انتخابات عام 2013، وحسب معطيات مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست، وبالاستناد إلى معطيات وزارة الداخليّة، في انتخابات عام 2013 تنافس 17,673 رجلًا وامرأة ضمن قوائم العضويّة والرئاسة، بلغت نسبة النساء من بينهم 20% (3,557 مرشّحة)، ومن بين المرشّحات انتُخبت 324 ممثّلات في المجلس البلديّ، وثلاثُ نساء رئيسات سلطات محلّيّة.[8]

كما ذكرنا سابقًا، معدّل المشاركة في السياسة المحلّيّة في المجتمع العربيّ عالٍ جدًّا. فالتنافس على السلطة المحلّيّة يتعدّى كونه تنافسًا على تقديم الخدمات إلى تنافس عصبيّات مختلفة، فضلًا عن أنّ حضور الأحزاب السياسيّة العربيّة في السياسة المحلّيّة حضور ضعيف، ونجاحاتها متواضعة بالمقارنة مع القوائم المحلّيّة أو مع تمثيلها في السياسة القُطريّة.

**الجدول (1): نسبة التصويت في مدن عربيّة مختارة**

| المدينة | أصحاب حقّ الاقتراع | نسبة التصويت المئوية (%) |
|---|---|---|
| أمّ الفحم | 35,857 | 74.25 |
| الناصرة | 58,813 | 81.69 |
| راهط | 33,901 | 84.86 |
| شفاعمرو | 29,226 | 78.39 |
| سخنين | 21,514 | 93.28 |
| كفر قاسم | 15,310 | 91.90 |
| كفر كنّا | 14,694 | 93.02 |
| طمرة | 22,846 | 91.05 |
| الطيرة | 18,675 | 85.89 |

المصدر: موقع وزارة الداخليّة الإسرائيليّة الإلكتروني (بالعبرية)

**التصويت في المجتمع العربيّ**

7. يرون، لي. (2018، 1 تشرين الثاني). نعم سيّدي، رئيسة السلطة. **هآرتس**. ص 3. (بالعبرية)

8. كرمون، طال. (2018، 12 تشرين الأول). زمن السياسة النسويّة. دڤار ريشون. (بالعبرية)

توضّح النتائج أنّ نسبة المشاركة في المدن العربيّة عالية جدًّا، وهذا يدلّ على قوّة التجنيد للتصويت داخل البلدات العربيّة عمومًا، وحتّى في المدن الكبيرة، بينما يبيّن الجدول (2) أنّ نسبة التصويت في المدن اليهوديّة متدنّية. وهذا يدلّ أنّ التنافس في السلطات المحلّيّة اليهوديّة يكون بالأساس على تقديم برامج بلديّة وحول جودة الحياة، ولذلك فإنّ المشاركة لا تكون كبيرة، لأنّه -على وجه العموم- لا فرق كبيرًا في البرامج والخدمات التي يقدّمها المرشّحون، بينما التنافس في الانتخابات المحلّيّة في المجتمع العربيّ لا يكون على برامج ولكن بالأساس بين عصبيّات تقوم بتجنيد الجماعات المختلفة مثل العائلات أو المناطق في المدينة أو البلدة، وفي الغالب تكون الانتخابات على المكانة والمحترميّة والزعامة، ولذا فإنّ القدرة على تجنيد الناس لهذا النوع من التنافس (الصراع) يكون أكبر.

تُبيّن النتائج أنّ أنماط التصويت المحلّيّ لا تنعكس على أنماط التصويت القُطريّة، والعكس صحيح. يعود هذا التمايز بين أنماط التصويت إلى عاملين: الأوّل أنّ طبيعة الحكم المحلّيّ هي طبيعة خدماتيّة حياتيّة بالأساس، وعلى ضوء ذلك فقرار التصويت أو المشاركة السياسيّة يكون في الغالب بعيدًا عن الاعتبارات السياسيّة الأيديولوجيّة. الثاني أنّه لا يزال الحكم المحلّيّ تابعًا للحكم المركزيّ، سواء أكان ذاك على مستوى الميزانيّات، أم على مستوى الصلاحيَة التي في يد وزير الداخليّة والتي تشمل -فيما تشمل- الإطاحة برئيس سلطة محلّيّة أو إعادة انتخابات لها.

تُعتبر الانتخابات المحلّيّة ذات أبعاد سياسيّة وحياتيّة. على الرغم من الحضور الواضح للأبعاد الحياتيّة على حساب الأبعاد السياسيّة، لا يمكن الفصل بين السياسيّ العامّ والحياتيّ اليوميّ في الانتخابات المحلّيّة، ولا يمكن استبعاد القضايا اليوميّة وتبرير التقصير فيها سياسيًّا، بينما لا يمكن استبعاد القضايا السياسيّة والتركيز على القضايا الحياتيّة فقط.

**الجدول (2) -نسبة التصويت في مدن يهوديّة مركزيّة**

| المدينة | عدد الذين صوّتوا | نسبة التصويت المئوية (%) |
|---|---|---|
| بئر السبع | 83,436 | 50.02 |
| تل أبيب | 203,018 | 46.12 |
| حيفا | 125,333 | 48.85 |
| القدس | 254,326 | 39.86 |
| أشدود | 121,245 | 66.26 |
| أشكلون | 64,846 | 56.50 |
| رمات چان | 64,527 | 48.78 |

المصدر: موقع وزارة الداخليّة الإسرائيليّة الإلكتروني (بالعبرية)

## مواقف الأحزاب العربيّة من نتائج الانتخابات:

تحظى الأحزاب العربيّة البرلمانيّة بنسبة تأييد أقلّ في الانتخابات المحلّيّة بالمقارنة مع الانتخابات القُطريّة، ومَرَدّ ذلك -كما ذكرنا آنفًا- إلى قوّة الجذب الكامنة في المبنى الاجتماعيّ التقليديّ المتمثّل بالقوائم العائليّة أو المحلّيّة المرتبطة بها، حيث لا تعمل هذه القوائم على المستوى السياسيّ القُطريّ ولا تشارك في انتخابات الكنيست، بل تحمل أَجِنْدات محلّيّة فقط وتدفع مؤيّديها للتصويت لها حتّى في مقابل الأحزاب العربيّة البرلمانيّة والتي خارج البرلمان. توجِّه اعتباراتٌ محلّيّة عمليّةَ اتّخاذ القرار الانتخابيّ بحيث تختلف هذه الاعتبارات عن تلك الاعتبارات التي تحدِّد التوجّه الانتخابيّ في الانتخابات البرلمانيّة.

غياب القوائم المحلّيّة والعائليّة عن الانتخابات القُطريّة مع بداية الثمانينيّات، بسبب تحوّلات اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة مرّ بها المجتمع العربيّ خلال العقود الأخيرة، أدّى إلى تعزيز قوّة الأحزاب العربيّة البرلمانيّة في السياسة القُطريّة. حضور القوائم المحلّيّة المستقلّة (الحمائليّة وغير الحمائليّة) المكثّف في الساحة المحلّيّة أسهَمَ في منع إفراز قيادة سياسيّة قُطريّة قادمة من الحكم المحلّيّ كما كان في الماضي. فاليوم لا تستطيع القوائم المحلّيّة إنتاج قيادات سياسيّة للعمل القُطريّ.[9] يمكن القول إنّه في الدورات السابقة حدثت قطيعة شبه كاملة بين السياسة المحلّيّة والسياسة القُطريّة في المجتمع العربيّ. في الماضي، كانت السياسة المحلّيّة أحد مصادر إنتاج القيادات السياسيّة على المستوى القُطريّ. في العَقدَيْن الماضيَيْن، تراجع هذا الدور.

في انتخابات عام 2018، خسرت الأحزاب رئاسة بلديّة شفاعمرو لصالح عرسان ياسين، وكذلك في الناصرة لصالح الرئيس الحاليّ علي سلّام، فيما استعادت الجبهة قوّتها في سخنين ودير حنّا وعرّابة، التي أحدثت فيها انقلابات، وكذلك في عيلبون، لكنّها خسرت إكسال ويافة الناصرة التي فاز فيها ماهر خليليّة المحسوب على التجمّع. وفي جلجولية أيضًا فاز درويش رابي الذي ترشّح بقائمة غير حزبيّة لكنّه محسوب على الجبهة. أمّا الحركة الإسلاميّة، فحافظت على رئاسة بلديّة كفر قاسم واستعادت الرئاسة في راهط، بينما ينتمي سائر الرؤساء المنتخَبين إلى تحالفات محلّيّة مستقلّة عن الأحزاب. شكّلت انتخابات عام 2018 أكبر تراجع لتمثيل الأحزاب في السياسة المحلّيّة، وذلك على الرغم من أنّ قراءة الأحزاب لهذا التراجع تدلّ أيضًا على عدم قدرة على حضورها في السياسة المحلّيّة. بالنسبة للتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، عقّب الأمين العامّ للتجمّع، الدكتور امطانس شحادة، على نتائج الانتخابات بالقول:

«ما حصل لا يُعتبر فشلًا للأحزاب السياسيّة في الانتخابات المحلّيّة، إنّما هناك إخفاقات في بعض المناطق. وفي نفس الوقت لا أعتبر أنّ هناك إنجازات، ولا أرى أيّ تراجع مقلق. وعلى سبيل المثال، نافست قوائم للتجمّع في بعض البلدات ولم تتجاوز نسبة الحسم بفارق أصوات قليلة مثل الطيرة والناصرة، لكن في المجْمَل فإنّ النتائج لا بأس بها حيث تمّثلت قوائم التجمّع وقوائم تحالفيّة أخرى شارك فيها التجمّع في عدّة بلدات مثل يافا واللدّ وكابول وجديّدة المكر ومجد الكروم ويافة الناصرة وترشيحا ونتسيرت عيليت وأمّ الفحم والرملة وكفر كنّا مع قوى سياسيّة أخرى مثل الجبهة والحركة الإسلاميّة، وساهمنا كذلك بتعزيز التمثيل النسائيّ في السلطات المحلّيّة».[10]

وأضاف شحادة: «هناك ضرورة لإعادة النظر في استراتيجية خوض انتخابات السلطات المحلّيّة، وهذا لا يعني خوض أو عدم خوض الانتخابات وإنّما توفير أدوات وآليّات وطريقة وأسلوب خوض الانتخابات، فالأحزاب يجب أن تكون في انتخابات السلطات المحلّيّة، وهي لا تقلّ أهمّيّة عن انتخابات الكنيست».

أمّا الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، صاحبة التاريخ الأبرز في السياسة المحلّيّة، فقد عقّب سكرتيرها العامّ، منصور دهامشة، على نتائج الانتخابات بقوله:

«الجبهة حقّقت إنجازًا غير مسبوق وَفقًا لنتائج انتخابات السلطات المحلّيّة، خاصّة في منطقة البطّوف، وشهدنا عودة للعمل السياسيّ وتمثيلًا للأحزاب في كثير من البلدات. ونحن نسعى إلى توسيع هذا الإنجاز في سائر البلدات، وعلى الأحزاب أن تأخذ دورها بشكل طبيعيّ في العمل السياسيّ المحلّيّ لتعود إلى مكانتها الطبيعيّة التي تستحقّها».[11] وأضاف دهامشة قائلًا: «هناك ضرورة لعودة الدور الحزبيّ وبناء تحالفات ما بين الأحزاب السياسيّة الفاعلة على الساحة، لأنّه الردّ الطبيعيّ على

9. غانم، أسعد؛ ومصطفى، مهنّد. (2009). **الفلسطينيّون في إسرائيل: سياسات الأقلّيّة الأصليّة في الدولة الإثنيّة**. رام الله: مركز مدار.
10. دلاشة، عمر دلاشة. (2018، 2 تشرين الثاني). كيف تقرأ الأحزاب السياسيّة نتائج الانتخابات المحلّيّة. **عرب 48**.
11. المصدر السابق.

سياسة اليمين الفاشيّ، والردّ على الحكومة اليمينيّة برئاسة نتنياهو التي تزداد يومًا بعد يوم عنصريّةً وفاشيّة وعدائيّة تجاه الجماهير العربيّة، لذلك فإنّ الجبهة ستستمرّ في وضع الأولويّة من أجل بناء تحالفات لمواجهة هذه السياسة ولكي تكون بديلًا للقوائم العائليّة».[12]

أمّا الحركة الإسلاميّة التي تخوض الانتخابات البرلمانيّة، فقد عقّب نائب رئيسها، الدكتور منصور عبّاس، على نتائج الانتخابات قائلًا:

«الحركة الإسلاميّة ضاعفت قوّتها على مستوى قوائم الرئاسة والعضويّة، وهي عودة ميمونة بعد غياب نحو 10 سنوات عن الدَّوْر المحلّيّ، وخاصّة في منطقة المثلّث والنقب، وتمثيل على مستوى قوائم العضويّة في الجليل».[13] وعن الدور الحزبيّ في السلطات المحلّيّة، أضاف قائلًا: «الحركة الإسلاميّة والقائمة العربيّة الموحّدة، بعد 10 سنوات من إهمال انتخابات السلطات المحلّيّة كان لها الدور الطيّب هذه المرّة، واستطاعت أن تعيد لنفسها التمثيل ومضاعفته في أكثر من موقع. لسنا في حالة صراع مع الظاهرة العائليّة، بل نحن مع ترشيد الظاهرة الفئويّة لأنّه موروث اجتماعيّ وثقافيّ عمره قرون طويلة، والحركة الإسلاميّة عازمة على ممارسة دَوْر فاعل على مستوى السلطات المحلّيّة. هذه المرّة كانت محاولة العودة وهي محاولة موفّقة وسنواصل هذه المحاولة».

في المقابل، حقّقت الأحزاب في البلدات الساحليّة والمختلطة إنجازات بخوضها الانتخابات بقوائم مشتركة أو بقائمتين، علمًا أنّ القوائم العائليّة منعدمة في هذه البلدات. وحقّقت القائمة الوحدويّة (النداء العربيّ؛ اللداويّة؛ النهضة) نجاحًا بحصولها على 6 أعضاء وهي في مقدّمة القوائم في بلديّة اللدّ، وهنالك 4 أعضاء للقائمتين العربيّتين في الرملة، وَ 5 أعضاء للقائمتين العربيّتين في عكّا، لكنّها أخفقت في تحقيق الوحدة في حيفا، ليتراجع التمثيل العربيّ بمقعد وينحصر بحصول الجبهة على مقعدَيْن بعد خسارة التجمّع لمقعده. وفي يافا فازت قائمة «يافا» بمقعد واحد. وفي نتسيريت عيليت فازت القائمة المشتركة بثلاثة مقاعد (بزيادة مقعد عمّا كان لها في الانتخابات السابقة).[14]

**بين اليوميّ والسياسيّ:**

تقوم السياسة المحلّيّة في إسرائيل بدَور مؤثّر في حضور الأحزاب القُطريّة، وتشكّل بالنسبة للأحزاب اليهوديّة -تحديدًا-رافعةً للسياسة القُطريّة، بينما حضور الأحزاب العربيّة في السياسة المحلّيّة حضور ضعيف، وآخِذٌ في التآكل بسبب قوّة البنى الاجتماعيّة العربيّة، وغياب خطاب سياسيّ يقرن بين السياسيّ واليوميّ، وكذلك بين القُطريّ والمحلّيّ؛ لذا لا تصارع الأحزاب على دَوْر مؤثّر في السياسة المحلّيّة، وتمثيل الأحزاب ضعيف جدًّا على الرغم من وجود بعض الاستثناءات. ففي مدينة الناصرة (معقل الجبهة في ما سبق) تخلّت جبهة الناصرة، لأوّل مرّة، عن طرح مرشّح للرئاسة، إذ انسحب مرشّحها ودعمت بالمقابل مرشّحًا مستقلًّا حظِيَ بدعم حزب التجمّع أيضًا، ولكنّه لم يستطع الفوز على الرئيس الحاليّ علي سلّام، الذي قدّم نموذجًا يستحقّ الدراسة في السياسة المحلّيّة؛ فعلاوة على فوزه الكبير بالرئاسة، تمكّنت قائمته من الحصول على 12 مقعدًا (من مجموع 19) في المجلس البلديّ. ويمكن تقسيم الانتخابات المحلّيّة في المجتمع العربيّ إلى ثلاثة نماذج: الأوّل في القرى والبلدات العربيّة الصغيرة والمتوسّطة، حيث إنّ الاستقطاب العائليّ والجهويّ شديد جدًّا، وحضور الأحزاب فيها ضعيف، وما زال التنافس فيها يأخذ بُعدًا عصبيًّا باعتبار السلطة حالة من المحترميّة، وتسيطر عليها قيم التغلّب والعصبيّة كما أشار إليهما ابن خلدون. أمّا النموذج الثاني، فهو في المدن

خاتمة

12. المصدر السابق.

13. المصدر السابق

14. المصدر السابق.

العربيّة، التي تميّزت فيها الانتخابات في السابق بحالة من التسييس، حيث إنّ حضور الأحزاب فيها كان كبيرًا بالمقارنة مع البلدات والقرى العربيّة الصغيرة والمتوسّطة، إلّا أنّها بدأت تنحرف إلى مربّع النموذج الأوّل، وهو ما يتمثّل في تراجع دَوْر وتمثيل الأحزاب، وصعود القوائم المحلّيّة المستقلّة، وفوز مرشّحين مستقلّين، وحضور مظاهر العصبيّة والتغلّب في الانتخابات، كما في الناصرة. أمّا النموذج الثالث، فهو في المدن المختلطة، حيث حضور الأحزاب والحركات السياسيّة حضور كبير، كما أنّ القوائم العربيّة هناك تشكّلت على أسس من المهنيّة والخطاب الخدماتيّ العقلانيّ، وتغيب عنها العصبيّات حيث إنّ البنى التقليديّة في هذه المدن غائبة (نحو ما نجد في حيفا وفي نتسيرت عيليت) أو ضعيفة.

أمّا انتخابات السلطات المحلّيّة اليهوديّة، فإنّ السياسيّ حاضر فيها الى جانب الحياتيّ، ويجري التنافس على تقديم الخدمات بين الأحزاب السياسيّة والقوائم المستقلّة، ولا شكّ أنّها تحمل بعدًا سياسيًّا يتمثّل في حضور الأحزاب، حيث إنّ الرابط بين القُطريّ والمحلّيّ في السياسة المحلّيّة اليهوديّة شديد، لذا فإنّ الأحزاب تتجنّد لإنجاح مرشّحيها في السياسة المحلّيّة ماديًّا وسياسيًّا، فضلًا عن أنّ نتائجها في السياسة المحلّيّة هي مؤشّر على جاهزيّتها الشعبيّة والتنظيميّة للانتخابات القُطريّة -وهو الأمر الغائب في السياسة المحلّيّة العربيّة.

*د. مهند مصطفى هو مدير عام مدى الكرمل

# قراءة في نتائج الانتخابات المحلّيّة الأخيرة – صحوة الأحزاب أم غيابها عن المشهد؟

محمّد خلايلة*

## توطئة

ثمّة أهمّيّة في بحث الحكم المحلّيّ العربيّ نظرًا للواقع السياسيّ المَعيش في البلاد، ولا سيّما في ظلّ محدوديّة التمثيل البرلمانيّ وإقصاء المواطنين العرب عن مواقع التأثير واتّخاذ القرارات في السياسات العامّة، وأمام سَيْل القوانين غير الديمقراطيّة والعنصريّة التي تمسّ بمكانتهم وتحدّ من إمكانات تطوّرهم. كذلك تُفضي عمليّة الإقصاء المنهجيّ إلى زيادة اهتمام المواطنين العرب بالسياسة المحلّيّة والمباشرة، أي بما يتعلّق بِـ «الإدارة الذاتيّة» التي تتيحها مؤسّسة الحكم المحلّيّ في البلاد، على الرغم من التبعيّة الشديدة التي تعاني منها هذه السلطات في ظلّ النظام السياسيّ والقانونيّ المركزيّ القائم في إسرائيل. علاوة على ذلك، الأوضاع الاقتصاديّة -الاجتماعيّة التي تميّز البلدات العربيّة، من حيث افتقارها إلى التصنيع وإلى المبادرات الاقتصاديّة، حوّلت السلطةَ المحلّيّة إلى المشغّل الأكبر، وهو ما منحها أهمّيّة خاصّة وجعل الانتخابات المحلّيّة الحدثَ الأهمَّ في حياة المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل.

يرمي هذا المقال إلى تلخيص نتائج انتخابات السلطات المحلّيّة العربيّة للعام 2018 في الجولتين الأولى والثانية، في محاولة لقراءة المشهد السياسيّ في أعقاب هذه النتائج، ولا سيّما في ما يتعلّق بقوّة الأحزاب السياسيّة وتمثيلها على مستوى رئاسة السلطة المحلّيّة أو عضويّة المجالس المحلّيّة. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ الانتخابات المحلّيّة الأخيرة (تشرين الأوّل /الثاني 2018) حملت تغييرات في العديد من البلدات العربيّة كما يوضّح المقال، ولا سيّما بعد الانتهاء من الجولة الانتخابيّة الثانية. يشمل المقال ملخّصًا لمعطيات مقارَنةً بسنواتٍ سابقة ومقارَنةً بالبلدات اليهوديّة.

## مميّزات الخارطة السياسيّة المحلّيّة 2018

هنالك 79[1] بلدة عربيّة معترَفًا بها ولديها مكانة قانونيّة مستقلّة ما بين بلديّة ومجلس محلّيّ ومجلس إقليميّ.[2] أُجرِيَت انتخابات في 76 بلدة من مجموع 79.[3] تنافس في الانتخابات 281 مرشّحًا للرئاسة في 76 بلدة، أي بمعدّل 3.7 مرشحين في كلّ بلدة، وهي نسبة أعلى من نظيرتها في البلدات اليهوديّة حيث وصلت إلى 2.3 مرشّح في كلّ بلدة يهوديّة بالمعدّل، وأقلّ من المعدّل في الانتخابات السابقة، في العام 2013، حيث بلغ العدد 4 مرشّحين آنذاك في كلّ بلدة عربيّة. شكّل المرشَّحون في البلدات العربيّة

1. استثنينا من التحليل جميع بلدات الجولان المحتلّ، وقرية كفر كما الشركسيّة.
2. المقصودةُ هنا بمجالس إقليميّة عربيّة مجموعةٌ من التجمّعات السكّانيّة العربيّة الواقعة في إطار مجلس إقليميّ موحّد (بستان المرج؛ البطّوف؛ واحة الصحراء؛ القسوم) لا قُرًى عربيّةٌ ضمن مجالس إقليميّة يهوديّة.
3. في كلّ من الطيّبة وباقة الغربيّة وجتّ الواقعات في منطقة المثلّث، أُرجِئت الانتخابات إلى العام القادم.

في هذا العام نسبة 40% من إجماليّ المرشّحين في الانتخابات المحلّيّة للعام 2018 -وهي أكبر بكثير من نسبتهم العامّة، وأكبر من نسبة السلطات المحلّيّة العربيّة في المشهد البلديّ في إسرائيل.

**الرسم البيانيّ 1:** التنافسيّة في الانتخابات المحلّيّة 2018

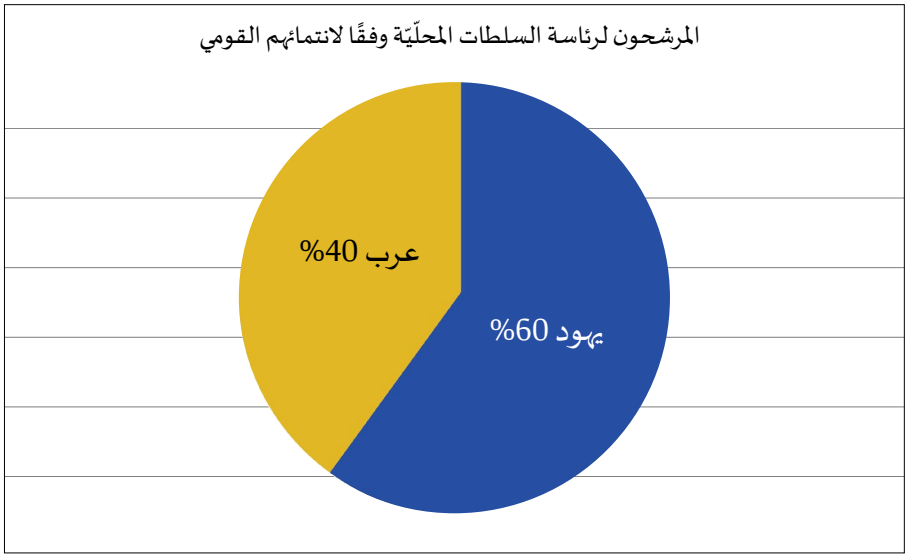


فضلًا عن ذلك، كانت هنالك امرأة واحدة من بين 281 مرشّحًا لرئاسة المجالس المحلّيّة والبلديّات والمجالس الإقليميّة، وقد انسحبت قبل الجولة الانتخابيّة الأولى. معنى هذا أنّ نسبة النساء اللواتي ترشّحن لخوض المنافسة على كرسيّ الرئاسة في البلدات العربيّة هي صفر، ونسبة النساء العربيّات من إجماليّ النساء اللواتي ترشّحن لمنصب رئاسة السلطة المحلّيّة في البلاد هو 0.017% (57 امرأة ترشّحن في البلدات اليهودية، ونسبتهنّ تعادل الـ13% من إجماليّ المرشّحين في البلدات اليهوديّة)، ونسبة النساء العربيّات اللواتي نجحن في الحصول على رئاسة سلطة محلّيّة بقي 0%. وقد برز حراك نسائيّ على مستوى عضويّة المجالس المحلّيّة في بلدات عديدة، وبِذا ارتفع عدد النساء الممثّلات في السلطات المحلّيّة العربيّة إلى 22 امرأة (مع اتّفاقيّات تناوب) مقارنةً بالسنوات السابقة.[4]

4. يشير هذا المعطى إلى نسبة تمثيل النساء العربيّات داخل السلطات المحلّيّة العربيّة فقط؛ إذ جرى إخراج النساء العربيّات في المدن المختلطة من دائرة التحليل.

**الرسم البيانيّ 2:** توزيعة المرشّحين/ات وَفقًا للهُويّة الجندريّة

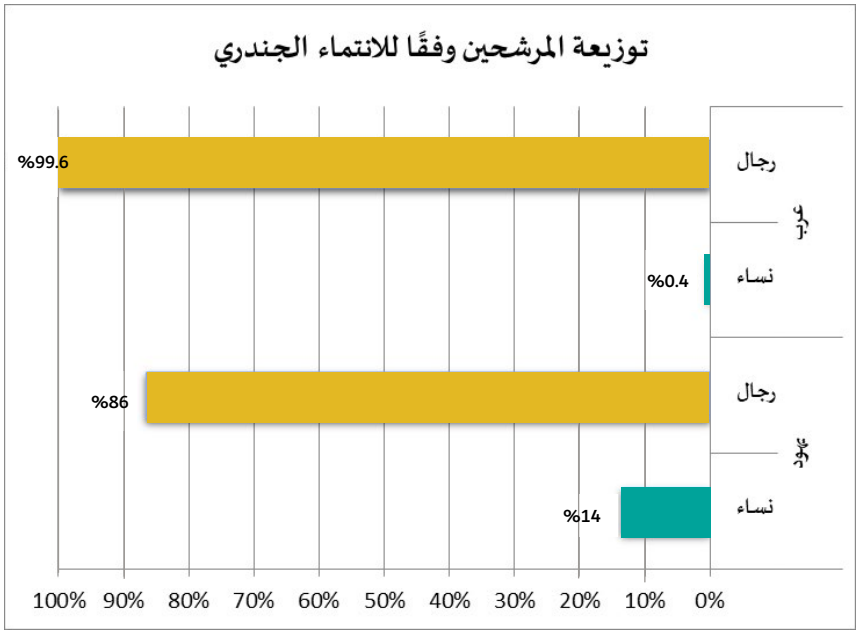


التنافسيّة الكبيرة داخل البلدات العربيّة هي أحد المؤشّرات التي تدلّ على أهمّيّة الانتخابات المحلّيّة لدى المواطنين العرب. إضافة إلى ذلك، نسب التصويت في الانتخابات تشير إلى أهمّيّتها أيضًا. بلغت نسبة التصويت في الانتخابات المحلّيّة الأخيرة 87% (معدّل التصويت داخل كلّ بلدة) مقارنةً بِـ 85% في الانتخابات المحلّيّة التي سبقتها في العام 2013. نسبة التصويت مرتفعة مقارنةً بالبلدات اليهوديّة التي لم تتعدَّ الـ 50% فيها، ومقارنةً بالبلدات العربيّة في الانتخابات البرلمانيّة. هذه المعطيات تشير إلى أنّ الانتخابات المحلّيّة في البلدات العربيّة ذات أهمّيّة قصوى "First order election"، في حين أنّ الانتخابات البرلمانيّة هي ذات أهمّيّة ثانويّة "Second order election".

**الرسم البيانيّ 3:** نسبة التصويت في الانتخابات المحلّيّة (2013+2018) مقارنةً بالبرلمانيّة (2013+2015) في البلدات العربيّة

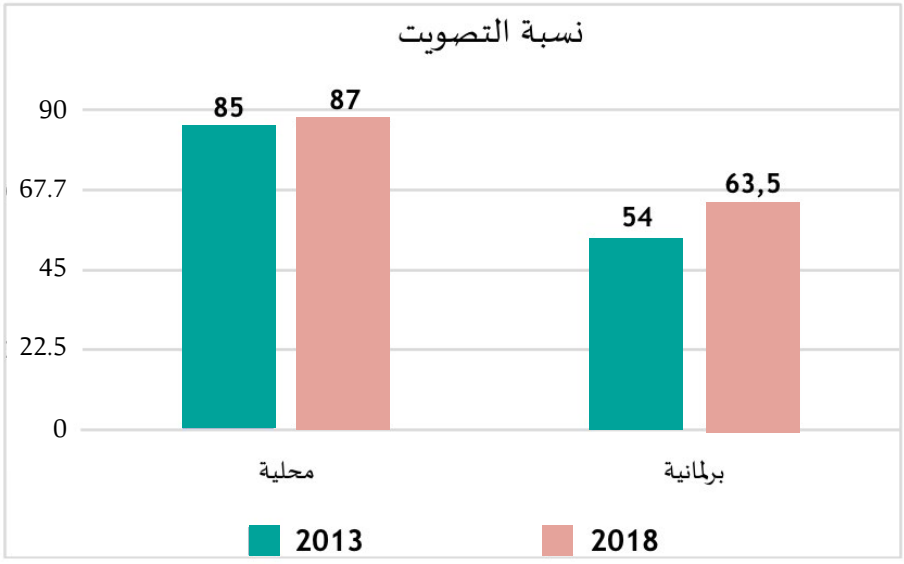

حُسِمت الانتخابات في 48 بلدة من الجولة الأولى، وفي 28 بلدة جرت جولة انتخابيّة ثانية عُقِدت بعد أسبوعين من الجولة الأولى للانتخابات (في 13\11\2018). معنى هذا أنّ نحو 37% من البلدات العربيّة جرَتْ فيهنّ انتخابات للجولة الثانية بسبب عدم تمكُّن أيّ من المرشّحين من الحصول على نسبة 40% من المصوّتين في الجولة الأولى. عدم حسم الانتخابات من الجولة الأولى يشير إلى التنافسيّة الكبيرة (عدد المرشّحين)، وإلى الاستقطاب السياسيّ والاجتماعيّ داخل البلدات العربيّة.

**الرسم البيانيّ 4:** نتائج الانتخابات بعد الجولة الأولى

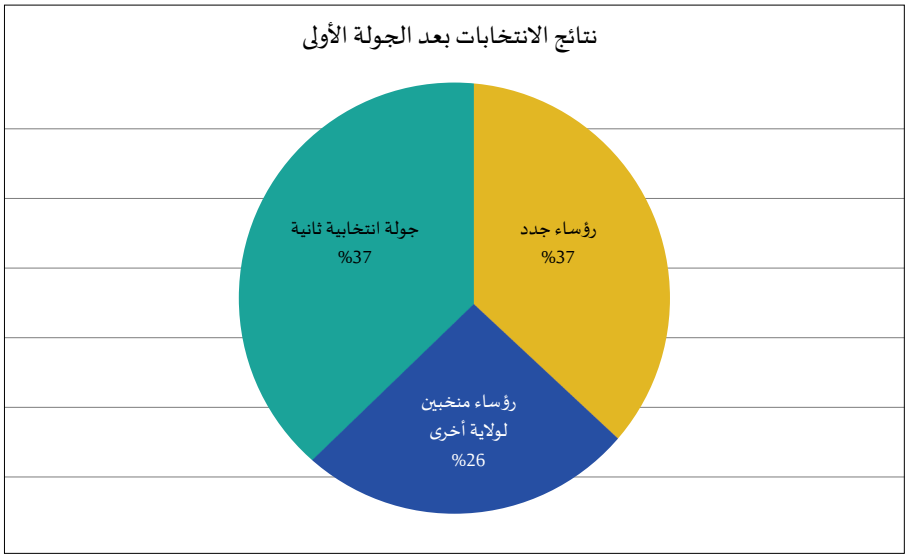


يشار أيضًا إلى أنّ ثمّة 57 رئيس سلطة محلّيّة ممّن أشغلوا منصبهم في الدورة التي سبقت الانتخابات تنافسوا مجدّدًا على رئاسة السلطة المحلّيّة، ومعنى هذا أنّه ثمّة 75% من الرؤساء تنافسوا مجدَّدًا مطالِبين بثقة الناخب في بلداتهم، في حين أنّ 25% قرّروا العزوف عن المنافَسة المحلّيّة في هذه المرحلة.

**الرسم البيانيّ 5:** توزيعة المرشّحين وَفقًا لمناصبهم السابقة

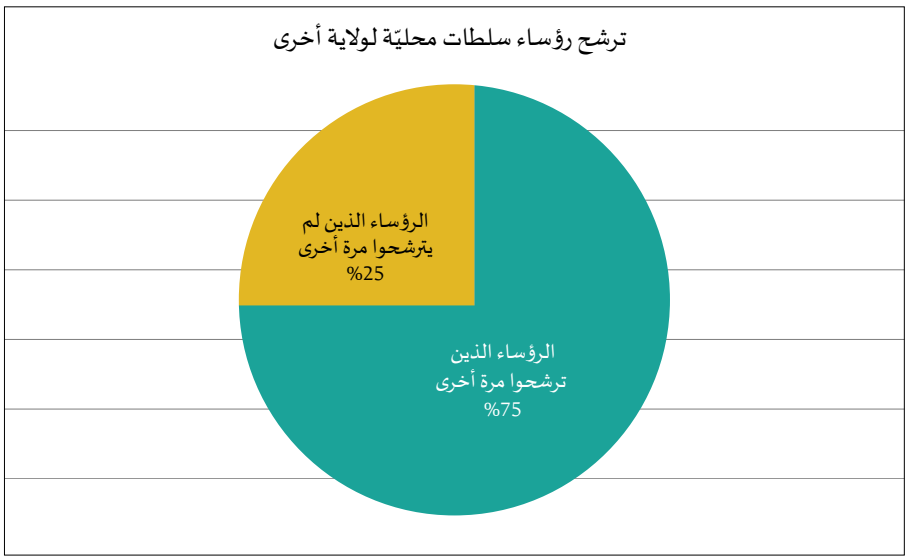

علاوة على ذلك، من الرؤساء المنتخَبين هم رؤساء جدد (أي إنّهم لم يشغلوا هذا المنصب في الولاية الممتدّة بين العامين 2013 - 2018)، وَ 34% انتُخِبوا لدورة إضافيّة (أي إنّهم أشغلوا هذا المنصب في الدورة الأخيرة، وسيستمرّون لولاية انتخابيّة أخرى). وممّا تجدر الإشارة إليه أنّه من بين الرؤساء الجدد هنالك 20% أشغلوا هذا المنصب في السابق (أي في الفترة التي سبقت الولاية الممتدّة بين العامين 2013 – 2018، نحو: عرسان ياسين في شفاعمرو؛ فوزي مشلب في أبو سنان؛ عمر نصّار في عرّابة)، وَ 80% سيشغلون هذا المنصب لأوّل مرّة في حياتهم. يشار كذلك إلى أنّ 7% من البلدات العربيّة عُقِدت فيها اتّفاقيّات تناوب بصيغ مختلفة ولم تذهب هذه البلدات فعلًا إلى جولة انتخابيّة ثانية، نظرًا للتوتّر الذي صاحَبَ الإعلان عن نتائج الجولة الأولى. في بعض البلدات، أبدى بعض المرشّحين قلقًا جرّاء التدهور الذي حصل في العلاقات وانزلاق البلدة إلى مشاحنات ومناكفات إلى حدّ حصول اشتباكات ميدانيّة، وعليه وافقوا، انطلاقًا من المسؤوليّة والحرص على البلد، على التوصّل إلى اتّفاقيّة تناوب تجنِّب البلدةَ أضرارًا لا تُحمَد عقباها. وفي بعض البلدات، بلغ منسوب التوتّر ذروته، ممّا أدّى إلى خوف وهلع لدى بعض المرشّحين من مجرّد الاستمرار في الترشّح للانتخابات، ولذلك آثروا التوصّل إلى اتّفاقيّة تناوب، ولا سيّما في ظلّ تدخُّل عائلات الإجرام في بعض البلدات لصالح أحد المرشّحين. يُستدَلّ من نتائج الانتخابات أنّ هنالك تغييرات طرأت على موازين القوى المحلّيّة، وبرزت رغبة المواطنين بتغيير الإدارات الحاليّة إمّا لعدم الرضا من أداء هذه الإدارات، وإمّا بغية ضخّ دماء جديدة للمنظومة المحلّيّة.

**الرسم البيانيّ 6:** نتائج الانتخابات بعد الجولة الثانية

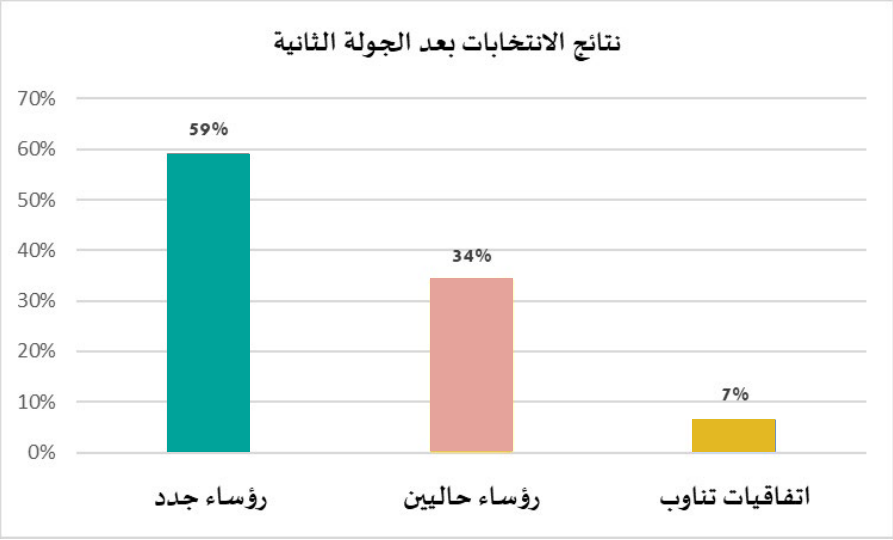

أمّا بالنسبة للمشهد السياسيّ المحلّيّ وموازين القوى المحلّيّة، فقد حصلت الأحزاب السياسيّة قاطبةً على نحو 110 مقاعد في المجالس المحلّيّة من مجموع 840 مقعدا في البلدات العربيّة. معنى هذا أنّ قوّة الأحزاب السياسيّة قاطبةً تلخّصت في 13% من إجماليّ أعضاء المجالس المحلّيّة والبلديّة.[5] وقد توزّعت قوّة كلّ حزب على النحو التالي: حصلت الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة على حصّة الأسد من بين الأحزاب السياسيّة (55%)، تلتها الحركة الإسلاميّة بحصولها على 26% من المقاعد، تلاها التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ بحصوله على 10%، والعربيّة للتغيير بحصولها على 4% من مقاعد العضويّة في البلدات العربيّة.

علاوة على هذا، حصلت الجبهة على تمثيل في كلّ من مدينة حيفا (بعضوين)، وفي بلديّة تل أبيب يافا (بعضو واحد) إضافة إلى التمثيل في كلّ من نتسيرت عيليت واللدّ وعكّا ضمن القوائم المشتركة التي خاضت الانتخابات هناك. كذلك حصل التجمّع على تمثيل في بلديّة تل أبيب-يافا، وعلى تمثيل إضافيّ ضمن القوائم المشتَرَكة في البلديّات المذكورة.

**الرسم البيانيّ 7:** توزيعة أعضاء المجالس المحلّيّة في القرى والمدن العربيّة

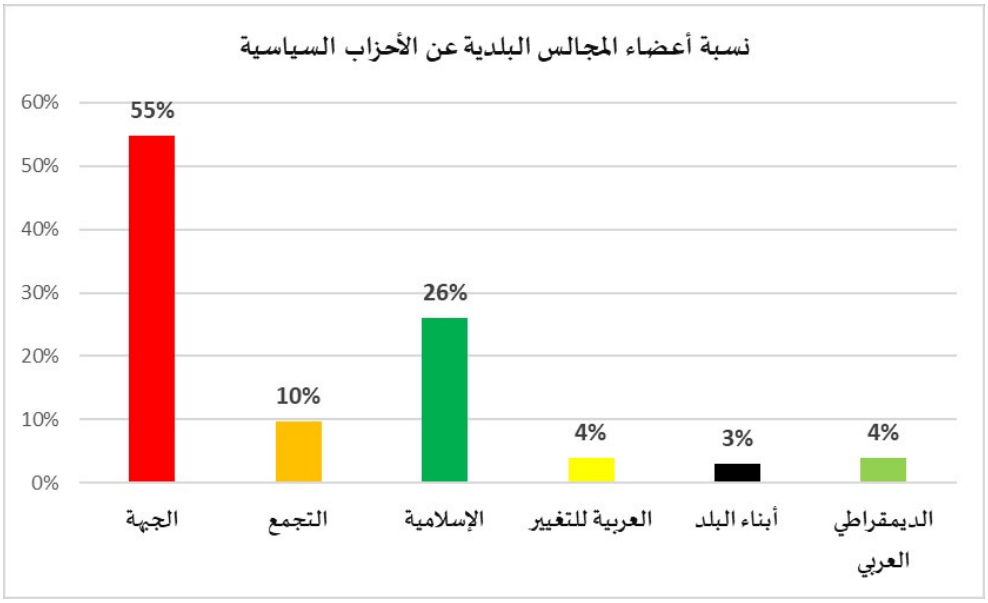


من الرسم البيانيّ «8»، يُستدَلّ أنّ الأحزاب السياسيّة حازت على منصب الرئاسة

5. النتائج لا تتطرّق إلى الانتخابات في المدن المختلطة، حيث حصلت الأحزاب على نتائج أفضل من النتائج داخل البلدات العربيّة، نظرًا لأنّ الأحزاب هي الإطار الضابط والمنظِّم للحراك السياسيّ والاجتماعيّ في صفوف المواطنين العرب في هذه التجمّعات السكنيّة.

في اثنتي عشرة سلطة محلّيّة من مجموع 76 سلطة محلّيّة جرت فيها الانتخابات. المقصود أنّ الرؤساء الحزبيّين يشكّلون نحو 14% من إجماليّ الرؤساء المنتخَبين. حصلت الجبهة على حصّة الأسد (50% من البلدات التي فاز بها رئيس ينتمي إلى حزب سياسيّ)، تلتها الحركة الإسلاميّة (بحصولها على 33%)، وتلتها العربيّة للتغيير وأبناء البلد (بحصولهما على 8.33%). أمّا مرشح التجمّع الوحيد فلم يحالفه الحظّ.

**الرسم البيانيّ 8:** توزيع رؤساء السلطات المحلّيّة في القرى والمدن العربيّة[6]

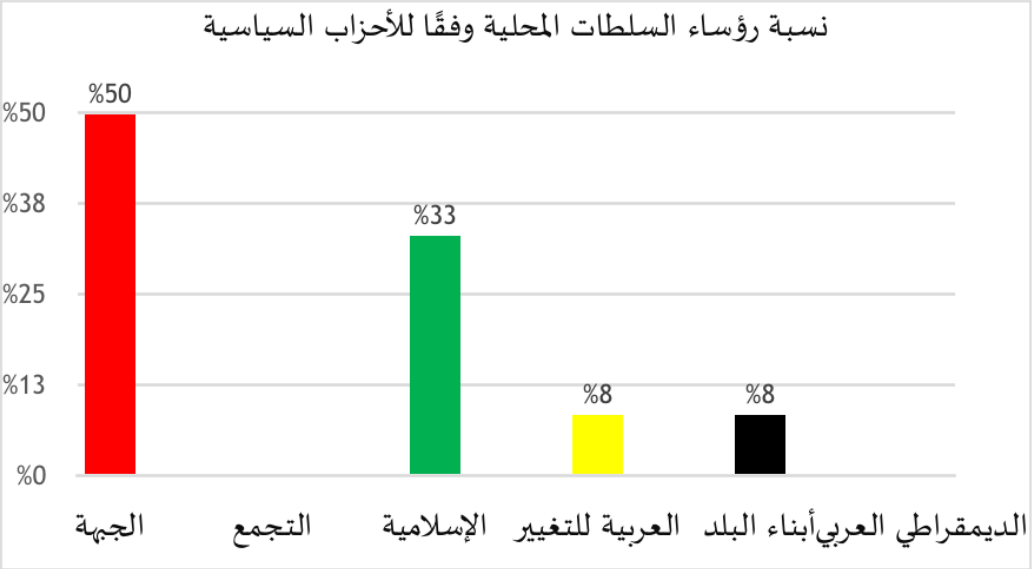


يشير المشهد السياسيّ المحلّيّ إلى أهمّيّة الحكم المحلّيّ في عيون المواطنين العرب، وذلك نظرًا لكون الحكم المحلّيّ مؤسّسةً خدماتيّة لها تأثير على الحيّز المباشر وعلى جودة الحياة للمواطنين العرب. علاوة على ذلك، تُعتبر السلطات المحلّيّة مؤسَّسة تشير إلى المكانة الاجتماعيّة لمن يقف على رأسها، ومصدرًا للجاه بصفته الزعيم والقائد والشخصيّة الأهمّ في البلدة. كذلك تشير نتائج الانتخابات إلى أنّ العائلة أو الحَمولة ما زالت الإطارَ الضابط الأساس، ونواةَ التنظيم الاجتماعيّ في الحياة اليوميّة، وإحدى الركائز الأساسيّة التي تقوم عليها الأنشطة السياسيّة والاقتصاديّة في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل. لقد أفضت الانتخابات الأخيرة إلى محدوديّة تأثير الأحزاب السياسيّة على الساحة المحلّيّة من خلال التراجع المستمرّ في قوّتها الانتخابيّة والتمثيليّة. إضافة إلى ذلك، ثمّة عزوف لدى العديد من الأحزاب عن المشاركة في

تلخيص

6. رؤساء ترشّحوا باسْم الحزب وتحت شارة الحزب لا بدعم من الحزب.

الانتخابات المحلّيّة تحت اسمها وشارتها، وهو ما يقود نشطاءَها إلى المشاركة عبْر دعم قوائم محلّيّة – مستقلّة، أو التحالف مع قوائم عائليّة، ابتغاء الحصول على تمثيل داخل السلطة المحلّيّة أو عقد صفقات للاستفادة منها في الانتخابات القطْريّة. إنّ التراجع في قوّة الأحزاب السياسيّة لا يمكن أن يُعزى فقط إلى عوامل خارجيّة تتعلّق بسياسات الدولة من جهة وقوّة الحمولة من جهةٍ أخرى، وإنّما أيضًا إلى عوامل داخليّة-ذاتيّة تتعلّق بأداء الأحزاب السياسيّة عندما تسلّم مقاليد السلطة وفشلها في تنفيذ البدائل التي وعدت الناس بها في بعض البلدات والصفقات التي عقدتها مع بعض العائلات والحمائل في الانتخابات المحلّيّة، وبالتالي ربطت مصيرها في السياسة المحلّيّة باعتبارات حمائليّة. ففي بعض البلدات، أبرمت الأحزاب صفقات مع بعض العائلات بحيث يدعم الحزب مرشّح العائلة في الانتخابات المحلّيّة وتقوم العائلة بالتجنّد لإنجاح الحزب في الانتخابات القطْريّة. أخيرًا، أبرزت الانتخابات المحلّيّة الأخيرة دخول لاعبين بشكل بارز إلى اللعبة السياسيّة المحلّيّة وهم: عائلات الإجرام من جهة، ورجال الأعمال من جهةٍ أخرى. صحيح أنّهم كانوا متداخلين طيلة الوقت في السياسة المحلّيّة، لكن أمسى دَوْرهم مركزيًّا وملحوظًا من خلال الترشّح أو من خلال الدعم الانتخابيّ.

محمّد خلايلة هو طالب دكتوراه في كلّيّة العلوم السياسيّة في جامعة حيفا ومحاضر في كلّيّة أورانيم.

# وكان صوت القبيلة هو الأعلى!

سعيد زيداني*

ثلاثة نماذج (Types) رئيسة، واضحة ومميّزة، ترسم صورة، مكثّفة ومعبّرة، عن تصرّف الناخب الفلسطينيّ في انتخابات السلطات المحلّيّة في إسرائيل، التي جرت في 30\10\2018 (وكانت جولتها التكميليّة في 13\11\2018). هذا، بالطبع، إذا نحّينا جانبًا مقاطعة تلك الانتخابات من قِبَل سكّان مدينة القدس العربيّة، وللأسباب التي نعرفها جيّدًا. أمّا النماذج الثلاثة الرئيسة، الواضحة والمميّزة، فهي التالية:

النموذج الأوّل

«نموذج الناصرة»، ويمكن تسميته أيضًا «نموذج النخبويّ مقابل الشعبويّ»، وهو نموذج ذو مثال واحد فقط (One type, One token)، وذلك خلافًا للنموذجَيْن التاليَيْن الآخرَيْن، حيث تتعدّد الأمثلة لكلّ منهما. في الناصرة، كانت المنازلة على أشدّها بين مرشّحَيْن لرئاسة البلديّة، كما بين فريقين مناصرين لكلّ منهما: وليد العفيفي (رجل الأعمال الثريّ، والمدعوم من قبل «التجمّع» وَ «الجبهة»، وكذلك من قبل نخبة من العائلات العريقة وذات المكانة في المدينة) من جهة، وعلي سلّام (الذي هزم مرشّح الجبهة في الانتخابات السابقة، تلك الجبهة التي احتضنته من قبل، مدعومًا أساسًا، وإن لم يكن حصرًا، من قِبَل ناخبي الأحياء الشعبيّة ذات الكثافة السكّانيّة العالية) من جهة أخرى. وجاءت هزيمة المعسكر النخبويّ ومرشّحه مدوّية وصادمة. حصل ذلك على الرغم من رخاوة مواقف مرشّح المعسكر الشعبيّ من القضايا القطْريّة /الوطنيّة، وعلى الرغم ممّا كُتب وقيل عن غزله، الفاحش في نظر البعض، مع السلطات الحاكمة في الدولة. والسؤال /الهاجس هنا: ما هي دلالة أو دلالات فشل وليد العفيفي وفريقه المناصر؟

**تدلّ نتائج الانتخابات في الناصرة، في اعتقادي، على ثلاثة أمور، مترابطة ومتداخلة، هي التالية:**

1. نخبويّة الحركات السياسيّة (التجمّع والجبهة في هذه الحالة)، وابتعادها تبعًا لذلك عن «نبض الجماهير الكادحة».
2. طغيان الهموم المحلّيّة على الهموم القطْرية /الوطنيّة، وإخفاق الأحزاب والحركات السياسيّة ذات العلاقة في الربط بين هذين النوعين من الهموم.
3. هناك دون شكّ عمى معرفيّ (Epistemic blindness) حَرَمَ الأحزاب والحركات السياسيّة المعنيّة، وكذلك العائلات النخبويّة في المدينة، من رؤية الهوّة السحيقة التي تفصلها وتنفّرها عن جماهير الأحياء الشعبيّة الأقلّ حظًّا. ما كُنْهُ هذا العمى المعرفيّ؟ أترك السؤال مفتوحًا.

النموذج الثاني

«نموذج المدن المختلطة»، وفي الإمكان تسميته أيضًا «نموذج الصورة المصغّرة». في المدن المختلطة (عكّا وحيفا وتل أبيب-يافا واللدّ والرملة ونتسيرت عيليت) قامت الحركات السياسيّة العربيّة بدور لافت في محاولة جادّة منها لتمثيلِ مصالح وأفضليّات الأقلّيّات الفلسطينيّة المهمَّشة في تلك المدن ذات الأغلبيّة الساحقة من السكّان /الناخبين اليهود، والدفاعِ عن هذه المصالح والأفضليّات. نحن هنا بصدد أقلّيّات (تتفاوت نسبتها من عدد السكّان من مدينة إلى أخرى) تتصرّف في الانتخابات البلديّة تمامًا كما تتصرّف الأقلّيّة الفلسطينيّة عمومًا في الانتخابات العامّة للكنيست: أقلّيّة في المدينة تتصرّف تمامًا كما تتصرّف الأقلّيّة في الدولة (نموذج الصورة الأصغر). هنا كان دور الأحزاب والحركات السياسيّة، منفردة أو متآلفة أو متنافسة، طاغيًا، إذ تَخاصَرَ في برامجها الهَمّان /البعدان: المحلّيّ والقطْريّ /الوطنيّ. من الجدير بالتذكير أنّه في المدن المختلطة المذكورة لا وجود للقبيلة أو العائلة الكبيرة أصلًا. والعبرة: حين تغيب القبيلة /العائلة الكبيرة، يعلو صوت الأحزاب والحركات السياسيّة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ، ويكون للصوت صدى متناسب أيضًا.

النموذج الثالث

أمّا النموذج الثالث فهو الأكثر شيوعًا والأعمق أثرًا، إذ تنضوي تحته «الكتلة الحرجة» من الناخبين في القرى العربيّة الكبيرة في الجليل والمثلّث والنقب، وكذلك في المدن العربيّة التي كانت قرى قبل أن يزداد عدد سكّانها وتتغيّر مسمّياتها فتصبح مدنًا. سمِّهِ، إن شئت، «النموذج القرويّ» أو «النموذج القبَلي». هنا احتلّت العائلات /القبائل مكان الصدارة ومركز الضوء والتأثير، تلك التي تعانقت مع الأحزاب والحركات السياسيّة وراقصتها «حتّى نهاية الحبّ»، وتلك التي كانت نافرة منها أو حاقدة عليها. وحسب هذا النموذج، كان دعم العائلة أو تحالف العائلات شرطًا ضروريًّا لنجاح مرشّح الرئاسة، وكان -في أغلب الحالات- شرطًا كافيًا أيضًا. وفي المقابل، فوز مرشّح الحزب أو الحركة السياسيّة للرئاسة بدون دعم عائلة كبيرة أو تحالف عائلات ظلَّ، كما كان، حالة استثنائيّة لا أكثر.

وفي هذا الصدد، يجب ألّا يغيب عن الأذهان أنّ العائليّة /القبيلة في القرن الحادي والعشرين قد غيّرت الكثير من دَورها ومن جِلدها، وبالتالي من طبيعة علاقتها بالمرشّح للرئاسة أو المرشّحين للعضويّة. في معظم النصف الثاني من القرن العشرين، كان المرشّحون مجبرين في خدمة العائلة /القبيلة وحافظين لمكانتها وكرامتها. أمّا في القرن الحادي والعشرين، فقد غدت قيمتها وسيليّة في الأساس، أي قيمة أداة في خدمة المرشّح الطموح الذي يعرف كيف يوقظ عصبيّتها النائمة. هذا التغيير في العلاقة بين المرشّح والعائلة الممتدّة يفسّر إلى حدّ بعيد تلك الظاهرة الجديدة والغريبة، ظاهرة الانتخابات الأوّليّة (Primaries) داخل العائلة أو الحمولة الواحدة. ومن جهة ثانية، حَلَّ المثقّفون / الأكاديميّون ورجال الأعمال (الزعماء الجدد) محلَّ المخاتير والمشايخ والأعيان (الزعماء القدامى) في الترشُّح للرئاسة والعضويّة على حدّ سواء.

أمّا على مستوى أمثلة (Tokens) هذا النموذج الشائع، فهناك تعدّد غير قابل للإنكار أو الإخفاء، ولا سيّما حين يتعلّق الأمر بالقوائم. «هنا»، مثلًا، كان حظّ النساء أوفر، وَ «هناك» كان حظّ الشباب أوفر، وبين هنا وهناك بانَ للعِيان أثر هذه الطائفة أو تلك، وبخاصّة في القرى والمدن المختلطة. ولكن في الغالبيّة الساحقة من القرى والمدن، كان دَور الأحزاب والحركات السياسيّة هامشيًّا، على الرغم من ادّعاء هذا الحزب أو ذاك أنّ الفائز بالرئاسة كان ذاك الذي دعمه الحزب أو باركه أو انتدبه.

**من خلال هذا العرض القصير للنماذج الثلاثة، أودّ التأكيد على النقاط الرئيسة التالية:**

1. لقد غابت القائمة المشتركة تمامًا عن مشهد الانتخابات. أمّا الأحزاب والحركات السياسيّة التي تكوّنها، فقد تصدّرت القوائم العائليّة أو تحالفت معها أو تذيّلت لها. ماذا يقول ذلك عن القائمة المشتركة، أهمّيّتها وفعّاليّتها ومستقبلها؟ أترك هذا السؤال مفتوحًا أيضًا.
2. في جميع الحالات تقريبًا، احتلّت الأَجِنْدات المحلّيّة مكان الصدارة. أمّا الأَجِنْدات القطْريّة /الوطنيّة، فكانت في ذيل الذيل أو هامش الهامش (هذا، بالطبع، صحيح إذا استثنينا نموذج المدن المختلطة). فقد ساد خطاب الخدمات والمخصّصات وبرامج التطوير ومصداقيّة أو جاذبيّة هذا المرشّح للرئاسة أو ذاك، أو هذه القائمة أو تلك، بينما توارت أو تهمّشت الاهتمامات والقضايا ذات البعد القطْريّ / الوطنيّ.
3. على ما يبدو، ثمّة علاقة غير قابلة للإنكار بين شراسة التنافس بين المرشّحين والقوائم من جهة، واستشراء العنف قبل وبعد يوم الانتخابات من جهة ثانية، وارتفاع نسبة التصويت (الذي تجاوز في المعدل الـ 80% وتخطّى الـ 90% في بعض القرى والمدن) من جهة ثالثة. والمعادلة، كما يبدو، هي على النحو التالي: كلّما اشتدّت شراسة التنافس، ارتفعت نسبة التصويت وازداد منسوب العنف المرافق.

4. على الرغم من التقدّم الذي حقّقته المرأة الفلسطينيّة داخل إسرائيل في مجالات الدراسة والعمل والمشاركة السياسيّة والحرّيّات الشخصيّة، وعلى الرغم من وجود المساواة القانونيّة /الشكليّة بين الجنسين، لا يزال دَوْر النساء في الأمور العامّة هامشيًّا، وصوتهنّ ما زال خافتًا في مجتمعنا الذكوريّ والمحافظ اجتماعيًّا وَ/أو دينيًّا.

على ضوء كلّ ذلك، أودّ أن أَخْلص إلى التالي: لكي يتمّ تجاوز العائليّة /القبَليّة، أو احتواؤها ومحاصرتها، في انتخابات السلطات المحلّيّة، تلك العائليّة /القبَليّة التي رافقت تلك الانتخابات وتصدّرتها منذ نصف قرن من الزمان وأكثر، على الأحزاب والحركات السياسيّة، خاصّة العلمانيّة والليبراليّة اجتماعيًّا منها، أن تعمل الكثير لكي تفرض حضورها وهيبتها وقوّة جذبها. ولكي يتسنّى لها ذلك، عليها أن تعرف كيف تقرن بين المحلّيّ والقطْريّ /الوطنيّ. وقد أظهرت الانتخابات الأخيرة أنّ الهوّة بينهما ما زالت فاغرة. أمّا الربط اللازم والواجب، فلا يتأتّى بالخطابات والشعارات والوقفات الاحتجاجيّة الموسميّة فقط. الربط اللازم والواجب يتطلّب، فضلًا عن هذا، عملًا مثابرًا وجِدّيًّا ومنجزًا على مَحاور متعدّدة:

أ. نحو دمقرطة ولَبْرَلة المجتمع، والتأكيد على التساوي في الحقوق، كلّ الحقوق، بين الذكر والأنثى، وبناء شبكة المؤسّسات التي تُعنى بذلك، توعيةً وتمكينًا.

ب. نحو بناء مدن جديدة على «أراضي دولة»، فيها حلّ حقيقيّ لمشكلة الإسكان الخانقة والحارقة في القرى والمدن العربيّة، وكذلك فيها حلّ حقيقيّ -وإن كان جزئيًّا- لعقدة العائليّة /القبَليّة.

ت. نحو السيطرة على جهاز التعليم بكلّ مراحله، وذلك نظرًا لدَوْره الهامّ في احتضان وصقل الهُويّة الجماعيّة المميّزة.

ث. نحو تحرير الأوقاف الإسلاميّة باعتبارها ثروة وطنيّة، وإقامة الهيئات المسؤولة عن إدارتها وتوزيع مواردها الوفيرة.

ج. نحو الحصول على اعتراف بنا كأقلّيّة قوميّة، لها الحقّ في الإدارة الذاتيّة، كما لها الحقّ في الملْكيّة الجماعيّة للأرض وما عليها.

وهكذا، وبدون هذا الرابط، والإنجاز الفعليّ والمتوقّع، على هذا المستوى (مستوى القضايا الوسطيّة بين المحلّيّ والوطنيّ) سوف يظلّ صوت العائلة /القبيلة هو الأعلى، وبخاصّة حين يتعلّق الأمر بالانتخابات للسلطات المحلّيّة، كما هو الشأن في أمور محلّيّة كثيرة أخرى.

*د.سعيد زيداني هو أستاذ الفلسفة في جامعة القدس

# إقصاء النساء الفلسطينيّات عن مجالس السلطات المحلّيّة
# واقع وتحدّيات بين قمع الدولة وقمع المجتمع

رفاه عنبتاوي*

مقدّمة

تُعتبر عمليّة الانتخابات المحلّيّة داخل المجتمع العربيّ في إسرائيل، على المستويين التنظيميّ والعمليّ، ذكوريّةً في الشكل والمضمون؛ فهي من ناحية تقصي النساء ولا تتيح لهنّ مشاركة فعّالة في عمليّة الترشُّح والانتخاب، ومن ناحية أخرى تتجاهل البرامج الانتخابيّة وما تفرزها من نتائج أوضاع النساء العربيّات، ولا تشتمل على حدّ أدنى من المراعاة أو التطرّق إلى حياتهنّ اليوميّة وإلى احتياجاتهنّ.

إقصاء النساء الفلسطينيّات في إسرائيل عن مجالس السلطات المحلّيّة ما هو إلّا جانب من جوانب إقصاء عديدة ومن ممارسات اجتماعيّة -سياسيّة رادعة لهنّ أمام تواجدهنّ في أماكن صنع القرار عامّة وفي السياسة المحلّيّة على وجه الخصوص. من خلال متابعتنا لقضايا إقصاء النساء عن أماكن صنع القرار، وسعينا المتواصل لفهم معمَّق للمسبّبات وللعوامل المؤثّرة في هذا السياق، أجرينا في جمعيّة "كيان -تنظيم نسويّ" بحثًا شاملًا حملَ العنوانَ "إقصاء النساء الفلسطينيّات عن مجالس السلطات المحلّيّة -واقع وتحدّيات بين قمع الدولة وقمع المجتمع".[1] أَوْلى البحثُ المعمّق جذورَ المشكلة أهمّيّةً كبرى، وذلك رغبة في السعي لفهم المعيقات والتحدّيات الحقيقيّة التي تَحُول دون تحقيق تمثيل لائق للنساء في الحكم المحلّيّ.

ينطلق البحث من فهمنا الواضح للواقع السياسيّ -الاجتماعيّ المركّب الذي تعيشه النساء العربيّات في الداخل، والذي هو نتاج سيرورة اجتماعيّة سياسيّة مرّ بها المجتمع العربيّ الفلسطينيّ منذ قيام دولة إسرائيل. فالنساء العربيّات يعانين من اضطهاد مركّب تتشابك فيه مباني القمع، لكونهنّ من ناحية جزءًا من أقلّيّة أصلانيّة تعاني من التمييز المنهجيّ ضدّها ومن إقصائها عن مواقع صنع القرار السياسيّ، وبالتالي عن المشاركة في توزيع الموارد المادّيّة والرمزيّة، ومن ناحية أخرى لكونهنّ جزءًا من مجتمع ذكوريّ لا يزال يتعامل مع المرأة بِدونيّة ويُقصيها عن مواقع السلطة واتّخاذ القرار.

## مشاركة عالية في التصويت ومتدنّية في التمثيل

قبل الخوض في منظومة ونتائج البحث، نتوقّف عند بعض المعطيات والمواقف في موضوع تمثيل النساء في الحكم المحلّيّ. تشير الإحصائيّات إلى أنّ نسبة مشاركة الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل في الانتخابات المحليّة تُعتبر عالية جدًّا، مقارنة بنسبة مشاركتها في انتخابات الكنيست، إذ تبلغ هذه النسبة في بعض البلدات 90%. تدلّ هذه النسبة على أهمّيّة السلطات المحلّيّة لدى المجتمع العربيّ، فهي المكان المركزيّ للتأثير ولممارسة النفوذ، إذ إنّ قدرة المواطنين العرب على التأثير في السياسة العامّة هامشيّة جدًّا.

1 عنبتاوي، رفاه. (2017). **اقصاء النساء الفلسطينيّات عن مجالس السطات المحليّة: واقع وتحديات بين قمع الدولة وقمع المجتمع**. حيفا: كيان تنظيم نسوي.

على الرغم من مشاركة النساء العالية جدًّا في التصويت، لا يزال وجودهنّ في عضويّة ورئاسة السلطات المحلّيّة متدنّيًا جدًّا، ولا زال مسار التقدّم لزيادة تمثيلهنّ بطيئًا وغيرَ مُرْضٍ. ففي انتخابات عام 2008، وصلت ستّ نساء فقط لعضويّة السلطات المحلّيّة العربيّة، من مجموع 149 مرشّحة. ولم تُحْدِث نتائج انتخابات عام 2013 تغييرًا ملحوظًا. فقد نجحت 14 امرأة فقط في الفوز بالانتخابات للعضويّة، أربع منهنّ وَفق اتّفاقيّات تناوب. ومن خلال نظرة إلى الوضع الحاليّ، أي ما بعد انتخابات السلطات المحلّيّة الأخيرة، عام 2018، نجحت 18 امرأة فقط في الوصول إلى العضويّة. وقد أعلنت امرأة واحدة فقط ترشُّحها لرئاسة السلطة المحلّيّة، ولكنّها انسحبت قبل الجولة الأولى من الانتخابات. مشاركة المرأة العربيّة في العمل السياسيّ من خلال تمثيلها في السلطات المحلّيّة، وإنْ سجّلت بعضَ التقدّم البسيط، لا تزال بحسب رأينا متدنّية جدًّا، وهو ما يستدعي متابعة الفحص والبحث لفهم جذور المشكلة وطرح بدائل مناسبة للتعامل معها.

لا بدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ التمثيل النسائيّ الذي نصبو إليه في مجالس السلطات المحلّيّة هو ذلك التمثيل الذي يضمن حضور الصوت النسوي القادر على التأثير على جداول أعمال السلطات المحلّيّة وقراراتها وسياساتها بما يتلاءم مع مصالح وقضايا وتطلّعات النساء والمجتمع عامّة. إنّ وجود تمثيل فعّال ومؤثّر للنساء هو أمر يحظى بأهمّيّة خاصّة في السلطات المحلّيّة، وذلك لأهمّيّة الصلاحيات والوظائف المسنَدة في القانون لهذه السلطات ولِما لها من تأثير مباشر على جودة حياة النساء ومكانتهنّ في المجتمع العربيّ.

**خصوصيّة وتميُّز منظومة البحث**

لقد تناولت عدّة أبحاث موضوعَ تمثيل النساء في الحياة العامّة، وفي السياسة وفي الحكم المحلّيّ، لكنّ خصوصيّة البحث الذي أَجْرَتْه "كيان" تكمن في وقوفه عن كثب على معيقات تمثيل النساء وعلى الترجمة الفعليّة لهذه المعيقات من وجهة نظر النساء أنفسهنّ، ارتكازًا على التجارب التي عاشتها نساء خضن تجربة الترشّح للانتخابات المحلّيّة؛ وذلك من خلال التأكيد على وكالتهنّ الذاتيّة وتحدّيهنّ، بطُرُقهنّ المختلفة، لتلك المعيقات، وبالتالي فقد اعتمدنا منهجيّة البحث النسويّ النوعيّ التي تُوْلي أصواتَ النساء أهمّيّةً كبرى وتَراهُنّ شريكات في البحث، ولا تكتفي برصد تجاربهنّ وإنّما تصغي كذلك إلى قراءتهنّ الخاصّة وتحليلهنّ لتلك التجارب. لذا، فهو يعتمد على مقابلات جَرَتْ -من خلال مجموعات بؤريّة ومقابلات شخصيّة معمّقة-مع نساء خضن تجربة الترشّح للسلطات المحلّيّة، سواء أَوَصَلْنَ إلى عضويّة السّلطة المحليّة أم لم يصلنَ إليها. ويستعين البحث كذلك، ابتغاءَ المقارنة، بمقابلات مع رجال خاضوا التجربة ونجحوا في الوصول إلى عضويّة أو رئاسة السلطة المحلّيّة.

**النتائج**

### نتائج مقلقة لكنّها متوقَّعة

أكّدت نتائج البحث بعض الانطباعات التي كثيرًا ما لمسناها خلال عملنا في "كيان"، من خلال أصوات النساء الشريكات لنا، بدايةً حول: **ذكوريّة المجتمع وتقليديّته**، حيث يُنظَر إلى العمل السياسيّ والمشاركة في المجال العموميّ كعمل للرجال دون النساء، وبالتالي تُقصى النساء عن هذه المشاركة. يرسّخ هذه النتائجَ أيضًا وجودُنا كأقلّيّة أصلانيّة داخل منظومة سياسيّة تمارس القهر القوميّ والتمييز السياسيّ، وتُقْصينا -بوصفنا مجتمعًا فلسطينيًّا-عن مواقع صنع القرار وتوزيع الموارد؛ وهو ما يجعل السلطة المحليّة الموقعَ الوحيدَ الذي يمكّن من الوصول إلى القوّة والنفوذ، وبالتالي تزداد المنافسة الرجوليّة وترسّخ المفاهيمَ القبَليّة والطائفيّة والعائليّة المشتبكة مع الفكر الذكوريّ. أظهرَ البحث كذلك أنّ **منظومة الانتخابات هي منظومة عنيفة تشمل ممارسات تجعل النساء ينفرن من أجوائها**، وهو ما يحدّ كثيرًا من مشاركة النساء. علاوة على ذلك، تُمارَس إدارة الانتخابات

بطريقة ذكوريّة لا تراعي ظروف النساء ولا أدوارهنّ التي يفرضها عليهنّ المجتمع، وبالتالي يجري تحديد الاجتماعات والجلسات ونهج العمل وَفق معايير رجوليّة.

أكّد البحث أيضًا أنّ **الانتخابات تُدار، أساسًا، على نحوٍ عائليّ أو طائفيّ، وأحيانًا بتشابك كليهما معًا،** وهو ما يجعل المنتخِب لا يرى النساء خيارًا أمامه، وما لا يبقي للنساء، في أحيان كثيرة، إلّا القبولَ بهذه المعايير، وإن كنّ لا يؤمنّ بها ويرغبن في تغييرها، ولكنّهنّ يتبنّينها في سبيل الوصول إلى عضويّة المجلس، وغالبًا لا ينجحن في ذلك. تستمرّ هذه الثقافة ذاتها في ممارسات إدارة السلطة المحلّيّة خلال الدورة الانتخابيّة، إذ يجري تهميش النساء عضوات المجالس المحلّيّة في الاجتماعات وفي مسار صنع القرار.

فضلًا عن هذا، المشارِكات /المشارِكون في البحث أشاروا إلى أنّ **نساء كثيرات في المجتمع يرَيْنَ أنّ الرجال أفضل من النساء في هذه الوظائف**، وبالتالي فهنّ لا ينتخبن نساء ولا يدعمنهنّ. وفي حين وجدنا أنّ بعض الرجال يعتبرون أنّ مشاركة النساء في العمل السياسيّ وفي مواقع صنع القرار من الأمور المهمّة، تحفّظ البعض الآخر من بعض الوظائف التي رأَوْا أنّها لا تلائم النساء، إذ يرَوْنهنّ "منزَّهات" عن بعض ممارسات العمل السياسيّ لقذارته، وبالتالي تُقصى النساء عن طريق تنزيههنّ من هذه الأعمال.

وأشارت الناشطات من الأحزاب الوطنيّة إلى أنّ هذه الأحزاب تواطأتْ، في بعض الحالات، مع هذه المنظومة. **فالأحزاب الوطنيّة في أفضل حالاتها لم تحارب الممارساتِ العائليّةَ والطائفيّة في الانتخابات، وفي حالات أخرى تعاطت معها** إمّا من خلال ترشيح رجال بناء على عائلاتهم أو طوائفهم، وإمّا من خلال التحالف مع قوائم عائليّة أو طائفيّة، وحتّى عند ترشيح نساء أُخِذَ المعطى العائليّ أو الطائفيّ بعين الاعتبار.

أشار البحث أيضًا إلى أنّ **هناك نساء يرَيْن أنّهنّ لا يملكن الكفاءات الخاصّة بالعمل السّياسيّ**، أوّلًا لأنّهنّ يرين أهمّيّة العمل السياسيّ وضرورة العمل المهنيّ والمسؤول ويخشين الا يستطعن القيام به بجدارة، وثانيًا لاستبطان بعضهنّ أنّ العمل السياسيّ يحتاج إلى كفاءات رجوليّة. ومن اللافت أنّ الرجال لا يطرحون على أنفسهم هذا السؤال، ويكتفون برأسمالهم الاجتماعيّ السياسيّ المعتمد على العائلة والطائفة ومكانتهم داخلهما.

### عن الأدوار والمَحاور المفصليّة في صنع التغيير

يمكن القول إنّ النتائج والمواضيع التي أشار إليها البحث تطرح ثلاث قضايا مركزيّة ينبغي علينا تناولها بالدراسة وبالتحليل للتعامل مع المعيقات التي تحدّ من مشاركة المرأة العربيّة في الحكم المحلّيّ، وهي:

**تغيير الثقافة السائدة في الحكم المحلّيّ والانتخابات:** ثقافةُ الفسادِ والقوّةِ السائدةُ في السلطة المحلّيّة، والثقافةُ الذكوريّة، تشكّلان عاملَيْن معيقَيْن أمام انخراط النساء العربيّات في الحكم المحلّيّ، وأمام تمثيلهنّ في مجالس السلطات المحلّيّة.

تغيير هذه المنظومة هو، في الدرجة الأولى، هَمُّ النساء اللواتي لا يتبنَّيْنَ المنظومة والفكر السائدين؛ وهذا يعزّز توجُّهنا بوصفنا جمعيّة نسويّة تُوْلي التمثيلَ الكمّيّ والتمثيلَ الجوهريّ في الوقت ذاته أهمّيّةً. فمن جهة، نرى أنّ وجود عدد أكبر من النساء ضروريٌّ بغيةَ إلزام السلطة المحلّيّة بالاهتمام بمواضيع نسائيّة ونسويّة، لكن -من جهة أخرى-لا يستطيع التمثيل الكمّيّ وحده إحداثَ التغيير المنشود دون العمل بالتوازي على خلق ثقافة عامّة ملزِمة تفرض فحص كلّ قرارات وخطوات السلطة المحلّيّة بما يتلاءم مع التوجُّهات والاحتياجات النسويّة، وذلك في كلّ الأحوال -حتّى حين يغيب التمثيل الكمّيّ المناسب والمطلوب للنساء.

مع هذا، نحن نعتقد أنّ زيادة التمثيل الكمّيّ للنساء يمكن أن تكون المرحلةَ الأولى صوب تغيير الثقافة السائدة، من خلال تطوير برامج عمل مع هؤلاء النساء لتدعيمهنّ، لكي يكون تمثيلهنّ جوهريًّا لا صوريًّا، إن ترافق مع كونهنّ مؤمنات بالتغيير وقادرات على العمل من أجل تحقيقه في ظلّ التحدّيات الكبيرة القائمة، وفي ظلّ ندرة الرجال الذين لديهم الاستعداد، قولًا وفعلًا، للعمل على تغيير الثقافة السائدة.

نحن نقف، مبدئيًّا، ضدّ ترشُّح نساء في قوائم عائليّة أو طائفيّة، وإن كانت هؤلاء النساء ضدّ المنظومة ذاتها واخترنها بسبب انعدام الإمكانيّات والبدائل، لكنّنا نواجه تخبّطًا في هذا الشأن؛ إذ إنّه على الرغم من أنّ تجربة النساء أكّدت لهنّ صعوبة إحداث تغيير من خلال وجودهنّ في هذه القوائم، أكّدت أغلبيّتهنّ أنّ هذه التجربة من شأنها أن تطوّر لديهنّ الحسَّ النقديّ والوعيَ لأهمّيّة أن يكون دَوْرهنّ فعّالًا ومؤثّرًا، وأكسبتهنّ آليّات ومهارات لا يمكن اكتسابها دون خوضها. لذا، على الرغم من أنّنا نعارض الترشّح ضمن هذه القوائم، نرى أنّه علينا في حال وصول هؤلاء النساء إلى السلطة المحلّيّة التعاونُ معهنّ، وتوفيرُ إطار داعم لهنّ، وترشيدُ أدائهنّ وتطويرُ الحسّ النقديّ لديهنّ، وذلك في سبيل تعزيز وعيهنّ لمفهوم المصلحة العامّة والإدارة الديمقراطيّة اللتين تعملان من أجل مصلحة المجتمع وأفراده، بدلًا من استحواذ المفاهيم العائليّة والطائفيّة على عملهنّ؛ وذلك أنّ معركتنا الساعية إلى التغيير لا ينبغي أن تكون من خلال الوقوف ضدّ النساء اللواتي لم يجدن أيّة استراتيجية أخرى للوصول، أو لم تسنح لهنّ الفرصة لتطوير وعي نقديّ تجاه المنظّمة القائمة.

**مشاركة الرجال والنساء في تغيير هذا الواقع:** لقد أظهر البحث تأييدًا واضحًا لتمثيل النساء في الحكم المحلّيّ. لكن هذا الأمر يعيدنا إلى السؤال: إذا كانت مواقف المجتمع العربيّ، بما في ذلك تلك التي تأتي من جمهور الرجال، مؤيِّدةً لمشاركة النساء في السلطات المحلّيّة، فلماذا لا يزال الوضع على ما هو عليه من حيث النسبة المتدنّية لتمثيلهنّ ومن حيث تقييمهنّ السلبيّ، غالبًا، عند خوض تجربة الانتخابات؟ يعود هذا الأمر، برأينا، إلى عدّة أسباب، منها أنّ الرجال، ومن بينهم المتنوّرون، لا يتحمّلون المسؤوليّة تجاه تغيير هذا الواقع، سواء أكان في ما يتعلّق بالنساء مباشرةً أم في ما يتعلّق بالأمور المجتمعيّة العامّة. يضاف إلى ذلك أنّ مجتمعنا لم يذوّتْ بعدُ خطورةَ وأبعاد وانعكاسات مكانة المرأة المتدنيّة على المجتمع ككلّ، وما زال ينظر إليها باعتبارها قضيّة نساء فقط، ويلقي مسؤوليّة تغييرها على النساء وحدهنّ. أضف إلى هذا أنّ الرجال الذين يدّعون أنّهم غير راضين عن المنظومة الذكوريّة والثقافة السائدة، ويناصرون المرأة ويشجّعون تمثيلها في السلطة المحلّيّة، لم يتّخذوا فعليًّا أيّ خطوات، حتّى على مستوى القائمة، وواصلوا النهج السائد. الرجال، عوضًا عن تحمُّل المسؤوليّة، يُلقون بها بصورة واضحة على النساء، ويَعْزون أسباب قلّة التمثيل إلى المرأة ذاتها، وإن اختلفت تفسيراتهم لتلك الأسباب. نحن نرى أنّ هذا التفكير هو ذكوريّ وإقصائيّ، وأنّه يرسّخ الوضع القائم والتهرّب من المسؤوليّة. فحتّى لو توافرت النيّة الحسنة، فإنّ التغيير المجتمعيّ بحاجة إلى بذل جهود جبّارة؛ ومن لا يبذل الجهد لا يمكنه التصريح وتسويق نفسه على أنّه ملتزم بتمثيل النساء، إذ إنّ الالتزام يجب أن يكون من خلال الفعل. المطلوب هو حراك مجتمعيّ مكثّف لتغيير ثقافة العنف وطُرق التعامل معها، إضافة إلى العمل على تطوير معايير اختيار المجتمع للرجال واعتماد الكفاءات.

يُضاف إلى ذلك كلّه دَوْرُ المرأة نفسها، ودَوْرُ المؤسّسات النسويّة التي عليها تقييم عملها والتعلُّم من التجارب في سبيل تحسين وتطوير خطط عمل أكثر نجاعةً لإزالة المعيقات على المستويات كافّة. لذا، يجب العمل على تغيير التفكير النمطيّ -لدى الرجال والنساء على حدّ سواء- الذي يرى أنّ العمل النسويّ هو حكر على النساء، وأنّه مقتصر على مواضيع ذات صلة بالنساء على نحوٍ مباشر وحصريّ، وتتعلّق بمجال تطوّرهنّ ومكانتهنّ في المجتمع، نحو شؤون الأولاد والعائلة والصحّة والتربية والتعليم؛ وأمّا القضايا الأخرى -كالتخطيط والبناء، والبنى التحتيّة الرياضيّة- فهي شأن يقع ضمن اختصاص الرجال.

القضية الثانية

يتطلّب هذا الأمر تطوير قيادات نسائيّة لديها الكفاءات والقدرات اللازمة وآليّات العمل المناسبة التي تمكّنها من إحضار قضاياها وتمثيلها على نحوٍ جوهريّ في المجتمع عامّة، والسلطة المحلّيّة خاصّة، دون أن تقتصر المسؤوليّة عن التغيير على النساء فحسب، وإنّما أن تعمل النساء مع شرائح المجتمع كافّة ولصالحها كلّها.

القضية الثالثة

**دَوْر وأداء الأحزاب السياسيّة:** ظهرت جليًّا في البحث خيبةُ الأمل وحالةُ الإحباط من الأحزاب السياسيّة في كلّ ما يتعلّق بأدائها في موضوع تمثيل النساء في الحكم المحلّيّ. وتلك الخيبة وذاك الإحباط ناتجان عن التوقّعات من الأحزاب، ولا سيّما الأحزاب ذات المبادئ والأَجِنْدات الليبراليّة والداعمة لحقوق الإنسان ولحقوق النساء والتوجُّهات العلمانيّة، بخلاف القوائم العائليّة والطائفيّة؛ إذ يُتوقّع منها إحداث تغيير في المنظومة السائدة في انتخابات السلطات المحلّيّة في اتّجاه زيادة التمثيل الكمّيّ والجوهريّ للنساء في الحكم المحليّ، وفي اتّجاه تبنّي أَجِنْدة نسويّة في ممارسة السلطات المحلّيّة وقراراتها. نحن نؤمن بأنّ التغيير في المنظومة السائدة من الممكن أن يبدأ من خلال العمل مع الأحزاب على ترجمة مبادئها وقناعاتها المجتمعيّة إلى واقع ملموس، عبْر ترشيح نساء في قوائمها في مواقع متقدّمة ومضمونة.

الخلاصة

نتائج البحث، وما أفرزته من مواضيع ومَحاور تستدعي الانتباه الخاصّ والعمل الجادّ، تؤكّد ضرورة تكاتف وتضافر الجهود من قِبل الأطر النسويّة، وأطر المجتمع المدنيّ، والسلطات المحلّيّة والأحزاب الفاعلة في المجتمع العربيّ، ولا سيّما النساء الناشطات والقياديّات داخل هذه الأحزاب، وذلك في إطار المسؤوليّة الجماعيّة لإزالة جميع المعيقات أمام ضمان تمثيل كمّيّ وجوهريّ للنساء العربيّات في مجالس السلطات المحلّيّة. من أهمّ هذه الجهود الضروريّةِ العملُ على تغيير الثقافة الذكوريّة والعنيفة السائدة في الحكم المحلّيّ وفي العمليّة الانتخابيّة، وتعزيزُ مشاركة الرجال مع النساء في هذا المسار، وكذلك تكثيفُ العمل على تمكين النساء وتعزيز مشاركتهنّ في المجال العموميّ، ودعمُهُنّ وتطويرُ الحسّ النقديّ لديهنّ ومنحُهُنّ الثقة والقوّة لمواجهة المعيقات وتحدّي الواقع.

ختامًا، نؤكّد ثانيةً أنّ عمليّة صنع التغيير لن تكتمل إلّا بالعمل الجماعيّ والمنسَّق، وذلك ضمن رؤيا شموليّة ترتكز على قناعة جميع أصحاب وصاحبات الأدوار ذات الصلة وعلى التعاون التامّ والفعّال في ما بينها. يحدونا أملٌ في أن يسهم هذا البحث في إرساء أسس هذه الرؤيا وسبل هذا التعاون.

*رفاه عنبتاوي هي مدير كيان- تنظيم نسوي.

# الاستغلال العدديّ والاستثمار النوعيّ للمرأة العربيّة انتخابيًّا

**ميسون أبو ريّا***

تُعَدّ المشاركة السياسيّة حجرَ الزاوية لأيّ نظام ديمقراطيّ، وعلامةً على مدى ارتقاء الشعوب، لكونها تكشف عن استعداد الناس لمواجهة تحدّيات الحياة على نحوٍ جماعيّ، والمشاركة السياسيّة قائمة في المجتمعات المتحضّرة كافّة، إلّا أنّ تجلّيات وجودها تتباين بين دولة وأخرى من حيث قدرة أفراد المجتمع على اختيار ممثّليهم وحكّامهم بحرّيّة، ومدى إسهامهم في صناعة القرار.

وتُعَدّ مسألة العدالة في النوع الاجتماعيّ أحد أهمّ التحدّيات أمام المشاركة السياسيّة الفاعلة؛ إذ لا يخفى التباين في حضور الجنسين في مراكز صناعة القرار في المجتمعات الشرقيّة. ويعزو بعض علماء الاجتماع ذلك إلى الثقافة السائدة، وإلى توزيع المسؤوليّات داخل الأسرة، فضلًا عن بعض العوامل الديمچرافيّة. فضلًا عن هذا، نرى أنّه لا يمكن عزل النقاش بشأن مكانة المرأة عن الأثر الذي خلّفه التراث الاستعماريّ في المنطقة. وفي سياقنا الفلسطينيّ في إسرائيل، لا يمكن عزل هذا النقاش عن واقع الفلسطينيّين السياسيّ بوصفهم مجموعة على هامش صنع القرار وتوزيع الموارد.

ويتجلّى التباين في النوع الاجتماعيّ لدى الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل من خلال المشاركة السياسيّة

للمرأة العربيّة في الانتخابات المحلّيّة التي جرت عام 2018. وعلى الرغم من الدعوات التي صدرت إلى جميع الأحزاب والحركات والقوائم لترشيح النساء في أماكن متقدّمة، ولصِيانة حقوقهنّ في المنافَسة، على مناصب الرئاسة وعضويّة مجلس السلطات المحلّيّة على حدّ سواء، فإنّ الصورة النمطيّة حول المرأة والنظرة الدونيّة لها، باعتبارها غير قادرة على اتّخاذ قرارات حاسمة، وقفت سدًّا منيعًا أمام طموحات السيّدات العربيّات الراغبات في تبوُّؤ مكانة متقدّمة في الشأن العامّ لخدمة المجتمع.

تتضمّن هذه المقالة تحليلًا لمضمون مهرجانين انتخابيّين نُظِّما في بلدتين مختلفتين في منطقة الشمال في مرحلة الدعاية للانتخابات المحلّيّة، ويكشف الحضور النسائيّ فيهما بعدد كبير عن بوادر لخطاب جديد يؤمن بالمساواة بين الجنسين ولكنّه لم يبلغ مرحلة النضوج بعد.
ويستخدم المقال منهجيّة تحليل المضمون "Content analysis method" المنطلقة من فحوى وسائل الاتّصال الجماهيريّ، وتحليل خطابات مصوّرة ضمن مهرجانات انتخابيّة نسائيّة، لتحديد المتلقّي، وللوقوف على دَوْر المرسِل، وفهم العلاقة بينهما وصولًا إلى قياس تأثير اللغة المستخدَمة على النساء تحديدًا. وينطلق التحليل من عدّة معطيات، من بينها: المدّة الزمنيّة التي استغرقها المهرجان؛ توقيته؛ عدد المتحدّثين وجنسهم. ينضاف إلى ذلك مضمونُ المفردات اللغويّة المستخدَمة، والمعنى المرادُ إيصاله إلى جمهور المتلقّين.

**وصف الحالة**

إضافة إلى المهرجانات المختلطة التي أقيمت في كلّ من البلدتين، جرت الدعوة لحضور مهرجانَيْن انتخابيَّيْن نسائيَّيْن قبل موعد الانتخابات بفترة قصيرة للتركيز على دَوْر النساء في شتّى المجالات على نحوٍ عامّ، وعلى دَورهنّ في العمليّة الانتخابيّة على نحوٍ خاصّ، وهو ما خلق حالة من الارتياح نظرًا لأنّ هذه الخطوة تُعَدّ مؤشّرًا لنشاط غير تقليديّ لإثارة القضايا النسائيّة، وكسر الفكرة السائدة حول ذكوريّة المهرجانات الانتخابيّة في البلدات العربيّة.

**المهرجان "أ"**

مدّته ساعة وأربعون دقيقة. كان مزيَّنًا باسْم المرشّح العائليّ، وشهد استقبال النسوة والشابّات والأطفال، وتوزيع الأعلام، واستمع فيه الجمهور إلى أغانٍ لمدّة 27 دقيقة. تولّت العَرافةَ ناشطةٌ اجتماعيّة افتتحت المهرجان بخطاب نسويّ تطرّقت من خلاله إلى دَوْر المرأة وأهمّيّة تطوير مكانتها، وانخراطها في سوق العمل، ومن ثَمّ انتقلت إلى الحديث عن المرشّح وإنجازاته في البلدة بصورة عامّة، ودعمه لبعض الجمعيّات، ودَوْره في النهوض بمكانة المرأة بصورة خاصّة. ومن ثَمّ تحدّثت خمس نساء يمثّلن شرائح من الجيل الصاعد، وكان جُلّ خطابهنّ يتمثّل في المدح والثناء على أداء المرشّح في الفترة التي تولّى فيها رئاسةَ السلطة المحلّيّة، وعن صفاته كقائد روحانيّ، وتعهّداته بدعم مشاريع نسويّة.

أمّا كلمة المرشّح، فقد حظيت بحصّة الأسد من ناحية الوقت مقارنة بخطابات النساء (20 دقيقة -وهو ما نسبته 20% من الوقت الذي استغرقه المهرجان)، وتحدّث فيها بلغة فصيحة لإثارة عواطف الحاضرات بقوله: "النساء كلّ المجتمع ولسن نصفه. أنتنّ أخواتي وبناتي". وتابع حديثه عن النسيج الاجتماعيّ القويّ بين المرأة المسيحيّة والمرأة المسلمة، وقارن بين فترة رئاسته وفترات ولاية الرؤساء السابقين لمجلس البلدة، وتحدّث عمّا وصفه بأنّه إنجازاته في مجالات البنْية التحتيّة، والتربية والتعليم، والاقتصاد في البلدة بشكل عامّ، ثمّ تطرّق إلى "هموم المجتمع العربيّ الفلسطينيّ الذي يتمسّك بعاداته وتقاليده ولا يمكن مقارنته بالغرب"، واختتم حديثه بتناول أهمّيّة الحفاظ على الأرض والكرامة قائلًا: "من لا يحافظ على أرضه لا شرف له، ولا انتماء له، ولا هُويّة".

**المهرجان "ب"**

المهرجان "ب" مدّته ساعة ودقيقتان. كان مزيَّنًا برايات الحزب الذي يمثّله المرشّح. استقبل المهرجانُ النساءَ بأغانٍ وطنيّة، ومن ثَمّ تولّى العَرافةَ رجلٌ، وحضر الفعّاليّاتِ عددٌ من الرجال. تحدّث عريف الحفل عن الحقّ في المساواة في الانتخاب للنساء والرجال. ومن ثَمّ تحدّثت عضوة حزب معارضة في أحد المجالس المحلّيّة عن أهمّيّة وجود المرأة في المجلس البلديّ وتأثيرها في شتّى المجالات، وكان من بين الحاضرات عضوة كنيست شدّدت في حديثها على أهمّيّة تمثيل النساء في القوائم والتصويت لهنّ. أمّا المرشّح، فقد أكّد في كلمته أنّ المجتمع يتقدّم ويرتقي بالنساء، وتوجّه إلى جمهور الحاضرات بصيغة جمع المؤنّث (أنتنّ). ومن ثَمّ تحدّثت عضوة في القائمة المرشّحة أشارت إلى أهمّيّة دعم المرأة للمرأة انتخابيًّا، وحثّت النساء على ممارسة حقّ الانتخاب بعامّة، وممارسة التصويت للقوائم التي تضمّ نساء أكثر بخاصّة.

**التحليل**

يتّضح من الوصف أعلاه أنّ الخطابات في المهرجانين مختلفة من حيث المضمون، حيث طغى الخطاب الأبويّ على المهرجان "أ" من حيث السيطرة والخضوع والتبعيّة والولاء والممارسات الشعائريّة (سيَرِدُ شرحها لاحقًا)، بينما أشار الخطاب في المهرجان "ب" إلى بدايات زعزعة التوجّه الأبويّ المسيطر على العمل المحلّيّ من خلال وضع احتياجات النساء وأَجِنْداتهنّ، وكذلك من حيث طرح أهمّيّة تمثيلهنّ.

ويُعرّف مختصّون النظام الأبويّ بأنّه مفهوم مرتبط بالنظريّات والفكر الاجتماعيّ وتناوله للمجتمع؛ إذ لا يقتصر تعبير هذا المفهوم على سيطرة وسلطويّة يقوم بها الرجال على النساء، بل يتعدّى ذلك وصولًا إلى القيم والرموز والتصُّورات لِـ "الأنا والآخر والعالم"، ويتمحور حول الأب الطبيعيّ -سواء أكان ذاك في الأسرة، أم في السلطة، أم في النسق القيميّ بشكل عامّ-ويحاول هذا المقال استكشافَ هذا المفهوم وتحديدَ دَوره في تعزيز مكانة المرأة وإمكانيّة إحداث التغيير الاجتماعيّ.

إنّ اللغة هي سلطة في إطار مجموعة من مستويات السلطة الاجتماعيّة التي تشكّل منظور

المتحدّثين بها، وفي كِلا المهرجانَيْن استخدمت المتحدّثات ضمير المخاطَبات، مع ملاحظة الفرق الجوهريّ في استخدام هذا الضمير من حيث المضمون.

ففي المهرجان "أ" كانت أغلب الخطابات باللغة الفصحى، وكان المحتوى قصيرًا ومبنيًّا على المدح والثناء للمرشّح العائليّ. مثالًا على ذلك نسوق في ما يلي بعض ما جاء في كلمة إحدى المتحدّثات: "أخواتي العزيزات... مبروك الحشد النسويّ للمرشّح... سلام لكُنّ، يا نصف المجتمع... يا من ربّيتنّ النصف الآخر... مقاوِمات... مكافِحات... تحيّة إجلال للرئيس الحاليّ والقادم". بينما قالت متحدّثة ثالثة: "إنّه القائد الذي يلائم نفسه بِلُيونة مع الموقع الموجود فيه والوقت المناسب [...] وفي ما يخصّ المرأة فهو دائمًا يعمل على تقدّم المرأة وتولّيها مناصب عالية. أعتزّ ببلدي... وبانتمائي لعائلة...".

واستخدمت المتحدّثات في المهرجان "ب" لغة محكيّة نسويّة الفحوى والمبنى، ومثال ذلك: "ليش مهمّ نكون كنساء أعضاء في مجالس بلدية [...] أجيت أشدّ على إيديكن وعلى إيد المرشّحة [...] وجودنا كنساء في المجالس يلطّف من الخطاب البلديّ العنيف... ووجودنا مهمّ لتنفيذ الخطط... إحنا اللي بنعرف وينتى باص المدرسة بيروح ووينتى باص المدرسة بيجي... وينتى بتنكسر ماسورة ووينتى لا"... وهذا مثال آخر من خطاب متحدّثة أخرى: "كلّنا بنحمل صفة الإنسانيّة... وإجا الوقت نكسر الفروقات بين الرجال والنساء. كلّنا متساويين"...
أمّا المرشّح الذكر في المهرجان "ب" فقال: "ولدتنا أمّهات، ربّتنا نساء، علّمتنا معلّمات. أنتنّ نصف المجتمع بل المجتمع كلّه... صوتكنّ ثورة وليس عورة... أنتنّ عماد المجتمع السليم... تعهَّدْنا وسَنَفي بالعهد وبإيصال أوّل عضوة ببلدنا... المرأة ليست فقط مساعِدة... لديكنّ القدرة أن تكُنّ في المناصب الأعلى... صوِّتوا للأخت التي تمثّل صوت النساء"...
أمّا المرشّح في المهرجان "أ" فقال: "... بس أقسم بالله كلّ وحده منكم هي بنتي وهي أختي... قالوا المرأة نُصّ المجتمع. أنا تحدّيت بالماضي وقلت هي كلّ المجتمع... المرأة العربيّة وصلت لأعلى المستويات لأنّها قادرة أن تصل... شوفوا أختنا المسيحيّة بجنب أختها المسلمة. هذا هو النسيج الاجتماعي... هذا أخذناه إرث من أجدادنا واصحكو تفرّطوا فيه... هيك كانت بلدنا وهيك رح تظلّ"...

إنّ خطاب مرشّح المهرجان "أ" هو مثال لخطاب أبويّ قامع، وكذلك تتجلّى الاستكانة والخضوع للمرشّح في خطابات المتحدّثات من خلال التهليل والتمجيد لشخصه، فضلًا عن التبعيّة والولاء له، كما أنّ المرشّح نفسه حاول التشبّث بالأعراف والتقاليد التي دعا إلى احترامها والامتناع عن المقارنة بين المجتمعين العربيّ والغربيّ، وهو ما يُعَدّ نوعًا من التمويه (Mystification)، وهو مفهوم في علم النفس يعني حجب حقيقة شيء ما بمختلف الطرق والوسائل، ويتّضح ذلك من خلال قيام مرشّح المهرجان "أ" باستخدام كلمات وتعابير تبدو مقْنِعة للمستمعات، ومنها: "إحنا مجتمع عربيّ اللي إله عاداته وتقاليده، إله تاريخه وجذوره... إحنا مش أميركا... عِنّا أرضنا وكرامتنا وهويّتنا وانتماءنا اللي بنرفع راسنا فيه وين بنروح"...
وتابع: "هم بيحكوا على ريحة التغيير... هم بيقولوا"... وهو ما يعزّز الخطاب الأحاديّ السائد في المهرجان "أ" بفعل استخدام مفردات لغويّة تعزّز من المعارضة والعداء للمرشّح المنافس، وتمتاز بالقيل والقال، والغيبة بحقّ الناس والطعن بهم وسرد الروايات لاستعطاف قلوب وعقول النسوة الحاضرات في المهرجان لفرض هيمنته عليهنّ، والهدف في نهاية المطاف تعزيز وضع شعوريّ وغير نقديّ يضرب جذوره في تبعيّة خارجيّة وطاعة مترسّخة.

في انتخابات السلطات المحلّيّة التي جرت عام 2018، لوحظ التركيز على طرح قضايا نسائيّة في المهرجانات المختلطة والمهرجانات النسائيّة، وهو ما يدلّ على بشائر خير في ما يتعلّق بوجود النساء على الخارطة السياسيّة ومشاركتهنّ. وحتّى نتمكّن من استخلاص العبر من هذين المهرجانين، فإنّنا نجد أنّ الحملة الانتخابيّة في كلتا الحالتين تمحورت حول استقطاب أصوات النساء، مع اختلاف جوهريّ في الأهداف. الهدف في المهرجان "أ" هو تفعيل النساء لاستقطاب الصوت النسائيّ للمرشّح العائليّ الذكر، في حين كان الهدف في المهرجان "ب" تفعيل النساء لدعم المرشّحات في القوائم والتأكيد على أهمّيّة دَوْر المرأة في الانتخابات تصويتًا وترشيحًا.

وحاول الخطاب المستخدَم في المهرجان "أ"، بمبناه وفحواه المعتمدَيْن على النزعة الأبويّة الاستبداديّة، أن يصل إلى قلوب النساء من خلال إشعال عواطفهنّ والتعامل معهنّ على أنّهنّ غير مدرِكات للواقع. يتبدّى ذلك من خلال استخدام تعابير تبرز حقيقة وجود الديانات، وتؤكّد أهمّيّة الحفاظ على الوضع الراهن، وعدم التطرّق إلى قيمة وجود نساء مرشّحات، وذاك ما يدلّ على هيمنة ذكوريّة تقليديّة تستخفّ بعقول النساء اللواتي وقفن على المنصّة، وألقين كلمات تخلو من أيّ قضيّة نسويّة، وبالغن في احترام المرشّح وتبجيله، وذهبن إلى ما هو أبعد من ذلك عبر إظهار وضع النساء على أنّه رديّ ومثاليّ لتغذية قِيَم التبعيّة والولاء. وهو سلوك غير نقديّ لا يفقه الألوان ولا يميّزها؛ وذلك أنّه يتغافل عن معالجة حقوق المرأة -وأبسطُها حقُّ الترشّح في الانتخابات.

في المقابل، اعتمد المهرجان "ب" على متحدّثات تطرّقن إلى القضايا المتعلّقة بالنساء محلّيًّا وقطْريًّا، وأهمّيّة تمثيل المرأة في المَرافق السياسيّة والعمل على تغيير الواقع عبْر إيصال رسالة للجمهور بلغة محكيّة لم تتعدَّ حدود الحيّز الذي تواجدن فيه. وهو خطاب مبنيّ على رؤية حزبيّة لأشخاص ترعرعوا على تربية قيميّة تمتاز بالمساواة في النوع الاجتماعيّ -وذاك نهج بدأ يخلق تصدُّعات في النظام الأبويّ السلطويّ القائم في أغلب البلدات العربيّة.

قصارى القول أنّ الخطاب في المهرجان "أ" قد عكَسَ "النظام الأبويّ الجديد" الذي يشير إلى البنيْة الاجتماعيّة والسياسيّة والنفسيّة التي يتميّز بها المجتمع العربيّ المعاصر. وهو مفهوم ذو ازدواجيّة نظريّة مهمّة لأنّه يعبّر عن تشكيلة اجتماعيّة هجينة ناتجة عن الانتقال من نظام تقليديّ إلى نظام حديث دون استكمال عمليّة التحوّل أو الانتقال بصفة نهائيّة، وهو الأمر الذي جعل المجتمع العربيّ المعاصر يبدو في هذه الصيغة التي يجمع فيها بين التقليد والحداثة دون أن يكون أيًّا منهما في بعض الحالات. وبالتالي، نرى أنّ النساء يشاركن في العمليّة السياسيّة وينظّمن مهرجانات، ولكنّهنّ في الوقت نفسه يخدمن المرشّح الذكوريّ. أمّا الخطاب المستعمل في المهرجان "ب"، فهو يشير إلى بدايات التغيير النسويّ، لكنّنا نقول ذلك بتحفّظ شديد؛ إذ لم تَخْلُ الخطابات من التطرّق إلى الوظائف والمهامّ في السلطات المحلّيّة الأبويّة من منظور غير نقديّ.

في سياق تهميش المرأة العربيّة من مواقع صنع القرار والتأثير سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، وبعد المقارنة بين هاتين الحالتين، أرى أهمّيّة فائقة في أن يعتمد الخطاب الموجَّه إلى النساء في الانتخابات المحلّيّة أو القطْريّة على لغة جديدة (لغة أجنبيّة -على نحوِ ما أطلق عليها هشام شرابي)، لغة تتحدّث بمفاهيم القضايا النسويّة والنهوض بمكانة المرأة لكي لا تبقى مهمَّشة في الحواشي؛ فاللغة ليست شعارًا يتغنّى به المرشّحون، بل هي نابعة من حقل خطابيّ يتأثّر بنظام اجتماعيّ وقد يرسّخه أو يغيّره على مرّ السنين، وتجري ممارسته في أبسط القضايا اليوميّة. فالوعي الجماهيريّ في الشارع العربيّ بات واضحًا وناقدًا للخطاب الذي لا يعي أو لا يهتمّ بإثارة القضايا النسويّة. وفي اعتقادي أنّ التغيير في اللغة والمفردات يمثّل كلمة السرّ نحو الانطلاق إلى خلخلة النظام الأبويّ وتغييره تدريجيًّا لدى الأجيال الجديدة؛ فمَن شبّ على شيء شابَ عليه.

**خلاصة واستنتاج**

*ميسون أبو ريّا ناشطة نسويّة وطالبة دكتوراه في جامعة بن جوريون في علم الإنسان تخصُّص في مجال الجندر.

# قراءةٌ سياسيّةٌ اجتماعيّةٌ في مفهوم الديمقراطيّة في الانتخابات المحلّيّة

مُسْلِم محاميد*

مدخلٌ

الانتخابات تعبيرٌ واضحٌ عن تطبيق مبادئ الديمقراطيّة ومشاركة الشعب في العمليّة السياسيّة وتطبيق مبدأ حكم الشعب، الأمر الذي يدلّ للوهلة الأولى على صحّة الديمقراطيّة، أو بكلماتٍ أخرى، على مجتمعٍ أقربَ إلى الديمقراطيّة. مع التحفّظ من هذا الطرح الذي يؤخذ فيه بعين الاعتبار أيضًا: نوع الديمقراطيّة والمبنى الاجتماعيّ وغيرها من المعايير في المجتمع.

ولطالما شكّلت انتخابات السلطات المحلّيّة إلى جانب الانتخابات البرلمانيّة منفذًا شبهَ ديمقراطيّ للفلسطينيّين في الداخل الفلسطينيّ، غير أنّ الانتخابات المحلّيّة شكّلت تعبيرًا ديمقراطيًّا أكبر وتحقيقًا أكبر للذات عندهم، كونها -في منظور كثيرين منهم- لا تشوبها شوائبُ منطلِقةٌ منطلقاتٍ وطنيّةً، قد تشوبُ عند البعض الانتخابات البرلمانيّة وقد يجد كثيرون من خلالها حرجًا في ممارسة الانتخابات، فيعزفون عنها مقاطعين إيّاها مبدئيًّا، ويتشبّثون بالانتخابات المحلّيّة التي تصبّ -من وجهة نظرهم- بصورة لا لبس فيها في مَصالح "البلدة" والناس والمجتمع. فالمشاركة في الانتخابات المحليّة تبدو أكثر شرعيّةً وتعبيرًا عن الانتماء عند الكثيرين، كونَها تتناول قضاياهم المعيشيّة اليوميّة، لذلك لا نجد تلك الظاهرة لمقاطعة الانتخابات مبدئيًّا كما في الانتخابات البرلمانيّة.
لذلك، ولأسباب أخرى، دفعت هذه الانتخابات الفلسطينيّين في الداخل إلى الاهتمام بصورة كبيرةٍ جدًّا بالانتخابات المحليّة وبصبغها صبغةً "عائليّةً" أحيانًا، منطلِقةً من ثقافة القبليّة التي توارثوها جيلًا فجيلًا. وقد تكون هنالك أسبابٌ أخرى، تُستمدّ من ذلك "الحصار" السياسيّ والاجتماعيّ، إذ إنّ الفلسطينيّين في الداخل محدودون أكثر من غيرهم في ما يتعلّق بالولوج بشكلٍ عامٍّ إلى السياسة والمجتمع، رغم ما قد يُدّعى من أنّهم يعيشون تحت ظلّ ديمقراطيّة الاحتلال، أو أنّهم يحصلون على قسمٍ من حقوقهم الاجتماعيّة.

إنّ الحديث عن الانتخابات المحلّيّة في المجتمع العربيّ في البلاد، والخصوصيّة التي كانت واضحةً في الانتخابات الأخيرة عام 2018، استدعت كتابة هذا المقال لمحاولة الإجابة عن تساؤلاتٍ قد تُثار كمباحثَ أكاديميّةٍ متعمّقةٍ وهامّةٍ، غيرَ أنّنا لن نستطيع تغطيتها كاملةً في هذا المبحث، لأنّ كلّ واحدٍ منها هو في ذاته مبحثٌ أكاديميٌّ واسعٌ ومتكاملٌ، لكنّنا سنحاول هنا أن نجْمل أكثر الملاحظات والتساؤلات أهمّيّةً حول الانتخابات المحلّيّة الأخيرة في مجتمعنا العربيّ في البلاد.

أوّلًا

**شبكات التواصل الاجتماعيّ والنقل المباشر وغير المتخصّص للأحداث:**

لعبت شبكات التواصل الاجتماعيّ منذ بروزها دورًا هامًّا في التأثير على الرأي العامّ. ولقد شهدنا أثرها وتأثيرها في الثورات العربيّة منذ العام 2010، وما استطاعت أن تسهم به في التغيير وتحفيز وتعبئة الرأي العامّ. واليوم لا يكاد جَيْبُ أيّ شخصٍ تجاوز عمره العشر سنين أن يخلو من هاتفٍ ذي شاشةٍ دقيقةٍ، مرتبطةٍ بالشبكة العنكبوتيّة تنقل له الأحداث بصورةٍ شبه فوريّةٍ من مكان وقوعها مَهما بَعُدَ. ليس هذا فحسب، بل إنّ هنالك مجموعاتٍ كثيرةً تقام في هذه الشبكات تتخصّص في موضوعٍ ما، ومن بينها المجموعات الخاصّة بكلّ حزبٍ أو فئةٍ أو قائمةٍ، أو المجموعات التي تخصّ مؤيّدين لحزبٍ أو قائمةٍ ما، تدور من خلالها نقاشاتٌ كثيرةٌ، حرّةٌ وبعضها غير مراقَب أبدًا. فلقد ظهرت تسجيلاتٌ كثيرةٌ بالصوت أو بالصوت والصورة، لا تخلو من الراديكاليّة والتحريض، وتحمل من فظاعة التعبير أو

التحريض ما يدعو ويؤدّي صراحةً إلى العنف الكلاميّ والجسديّ، بل إنّ كثيرًا من هذه التسجيلات هو في حدّ ذاته شكلٌ من أشكال العنف الكلاميّ.
واللافتُ أنّ لهذه الشبكات تأثيرًا كبيرًا على الرأي العامّ، قد يكونُ سلبيًّا في كثيرٍ من الأحيان، حيث أمست هذه المواقع منصّاتٍ ومنابرَ مفتوحةً للجميع. فقد أمسى الخبراء وغير الخبراء يتكلّمون دون مانعٍ أو رادعٍ في أيّ موضوعٍ كان، بل أخذ الكثيرون لا يتهيّبون الحديث في موضوعاتٍ تحتاج إلى متخصّصين وذوي خبراتٍ عاليةٍ ليناقشوها ويُفْتوا فيها. وهذا الأمر جعل حابل الخبرة يختلط بنابل الجهل، فيجعل الأمور تختلط على بعضها وتؤتي ثمارًا عفنةً في الكثير من المواقف والأحداث.

**بروز الإعلام غير الموجّه وغير المؤهّل:**

باتت الساحة "الإعلاميّة" مفتوحةً أمام كلّ من أراد الدخول. فلا نكاد نجد شكلًا من أشكال الرقابة، ولا من أشكال المهنيّة عند كثيرين ممّن أطلقوا على أنفسهم "مراسلين" أو "إعلاميّين" أو غير ذلك، دون تأهيلٍ مهنيٍّ أو علميٍّ في المجال، أو درايةٍ بسيطةٍ بأدنى وأبسط أساسيّات صياغة الأخبار والتقارير، أو مبادئ اللغة والنحو. ولا نجد أيًّا من هؤلاء يملك من الخبرة أو الدراية شيئًا، سوى هاتفٍ ذكيٍّ يلتقط من خلاله الصور أو مقاطع الڤيديو دون إجراء أيّ تعديلٍ عليها أو معالجتها لكي تصل إلى الجمهور بحلّةٍ إعلاميّةٍ مهنيّةٍ، توفّر على الناس عناء توابعها ونتائجها التي قد تكون وخيمةً أحيانًا كثيرةً.

ومع أنّ هذا الطرح قد يبدو غير ديمقراطيّ، ومع أنّ الديمقراطيّة الحقيقيّة تمقت عمومًا الإعلام الموجّه أو الرقابة الإعلاميّة، فإنّه قد يكون ضروريًّا في بعض الحالات، ليس من باب منع الناس من أن يعرفوا الحقيقة، ولا من باب تصميم المعلومة وَفقًا لمقاس الحزب أو القائمة أو الحركة، ولكن من باب تشذيب وتهذيب الصورة ومقطع الڤيديو وتنظيفه من كلّ ما هو ليس مهمًّا، وما قد يثير النعرات والقلاقل بين الناس، الأمر الذي يصبّ في لبّ المهنيّة الإعلاميّة.

## ثانيًا

في دورات الانتخابات السابقة، لم يكن هنالك هذا الحدّ من المباشرة في نقل الحدث؛ حيث إنّ كثيرًا من الأحداث التي قد تُعَدُّ خلافاتٍ ونزاعاتٍ كانت تنتهي حيث بدأتْ، ولا يَسمع عنها سوى مَن حضرها أو مَنْ سمع عنها ممّن حضروها. لكنّها اليوم أصبحتْ تُنقل بصورة مباشرة كما هي، ودون أيّ رقابةٍ أو معالَجةٍ، بل قد تُنقل بوسائل إعلاميّة بدائيّة رغم أنّها تُعَدُّ حديثةً ومتطوّرةً تقنيًّا وذاتَ تقنيّاتٍ عاليةٍ، لكنّ بدائيّتها هي في قدرتها على صياغة الصورة بشكلها الإعلاميّ المهنيّ، ممّا يزيدُ من تشويه المغزى من المشهد أو الصورة.
ولعلّ هذا الأمر أسهم بصورةٍ جادّةٍ في رفع مستوى التوتّر في كثيرٍ من القرى والمدن العربيّة التي أديرت فيها الانتخابات المحليّة، وبخاصّة أنّ هذه الأحداث المصوّرة بصورةٍ مباشرةٍ، أو التي نُشرت بعد دقائق من تصويرها، كان لها مفعولها المباشر في تعبئة الرأي العامّ واستحثاث ردّة فعله المباشرة عليها.

**الإعلام الموجّه (إعلام الخصوم):**

## ثالثًا

في هذه الانتخابات، كما في كلّ انتخابات أخرى، لعب الإعلام الموجّه دورًا هامًّا في إدارة الحملات الانتخابيّة المختلفة. وهذا الإعلام هو بطبيعة الحال "إعلام خصوم" لأنّ كلّ لاعبٍ في هذه الساحة يسعى جاهدًا لإبراز مثالب خصومه ومناقبه هو.
ولقد برز ذلك في كثيرٍ من الحالات التي تميّزت بهذه المشاحنات التي وصلت إلى حدّ الاتّهام في كثيرٍ من الأحيان، والتي تميّزت بعنصرين هامّين: الأوّل، لغة السخرية من الآخر ونعته بالفشل أو الانتهازيّة أو عدم القدرة على إدارة السلطة المحلّيّة، أو نعته ونعت فترته -إذا كان من الذين يشغلون منصبًا ما-بالفشل والتقصير، أو حتّى استعمال ألفاظٍ ساخرةٍ، بعضها مستمَدٌّ من الأدب الساخر لتحقير دَوْر الآخر. والثاني، إبراز الذات والقدرات الذاتيّة للحزب أو الحركة أو الشخص الذي ينافس على

رئاسة السلطة المحلّيّة، من خلال مقارنتهم بالآخرين والتركيز على أنّهم هم الأفضل. وهذا كلّه من خلال النشاطات الإعلاميّة المتمثّلة بالاجتماعات المنزليّة أو اجتماعات الأحياء، أو من خلال المواقع والمجموعات الخاصّة بالحزب أو الحركة، أو من خلال "الإعلاميّين" غير المؤهّلين الذين دعموا حزبًا أو مرشّحًا ما هنا أو هناك، أحيانًا من غير الدراية والانتباه إلى أنّهم ينتهكون الموضوعيّة والمهنيّة الإعلاميّة، وأحيانًا أخرى بعد درايةٍ تامّةٍ في هذا الشأن.

**انحسار دَوْر الحزب واستمرار دور العائلة وبروز دَوْر الأفراد:**

شهدت هذه الانتخابات تراجعًا كبيرًا في كثيرٍ من القرى والمدن العربيّة للأحزاب الفاعلة على الساحة السياسيّة، أو طرحًا مغايرًا لحزبٍ أو لحركةٍ ما، أمسى يقدّم هذا الحزب أو هذه الحركة أيديولوجيّته بصورةٍ مختلفةٍ تكاد لا تشبه الصورة الأمّ.

فمثلًا، يمكن أن نلاحظ تراجعًا كبيرًا للأحزاب في مدينة أمّ الفحم، حيث إنّ الجبهة والتجمّع مجتمعَيْن حصلا معًا على مقعدَيْن فقط من أصل سبعة عشر مقعدًا. وكذلك قد تراجعت قوّة الحركة الإسلاميّة في هذه المدينة بعد حظرها ومنعها من ممارسة عملها السياسيّ، ممّا أدّى إلى أن تولد حركةٌ جديدةٌ، معظم مؤسّسيها ومؤيّديها في الأصل من الحركة الإسلاميّة، أُطلِق عليها "البيت الفحماويّ". هذه الحركة الجديدة التي فازت في الانتخابات في أمّ الفحم تميّزت بأمرين هامّين: الأوّل، أنّها لم تستطع الحصول على عدد أصواتٍ جارفٍ لتتمكّن من تشكيل ائتلافٍ ذاتيٍّ قويٍّ دون الحاجة إلى الأحزاب الأخرى، ممّا أضعف مفهوم سيطرة الحركة الواحدة دون منازعٍ والذي ساد طَوال عقودٍ. كذلك اضطُرّت هذه الحركة الجديدة إلى تغيير خطاب الحركة الإسلاميّة إلى خطابٍ جديدٍ أكثر ليبراليّةً. فمثلًا، للمرّة الأولى منذ عقودٍ يقوم رئيس بلديّة أمّ الفحم المنتخَب بالاستجابة للإعلام العبريّ والظهور فيه، بل ويضع نصب عينيه هدفًا سمّاه "تحسين وجه المدينة"، شمل من بين أهدافه تغيير الصورة النمطيّة عن مدينة أمّ الفحم عند اليهود. بل لقد قام -برفقة بعض رؤساء السلطات المحلّيّة اليهوديّة- بتشكيل منتدًى مشترَكٍ لسلطاتٍ محلّيّةٍ عربيّةٍ ويهوديّةٍ في وادي عارة، أحد أهدافه العملُ المشترَك وتحسينُ وجه أمّ الفحم وسمعتها عند اليهود.

علاوة على هذا، يمكن أن نلحظ ذاك الانحسار للجبهة في الناصرة، حيث حصل رئيس بلديّة الناصرة علي سلّام على عددٍ جارفٍ من الأصوات، في إطار قائمة "ناصرتي" الذي يعتمد أصلًا على شخصيّة علي سلّام. وقد شهدنا أمرًا مشابهًا في مدينة شفاعمرو.

تنضاف إلى هذا القرى والمدنُ التي ما زالت تعتمد على العائليّة في طرحها الانتخابيّ؛ فليس من العجيب في مجتمعنا أن نجد مَن يحملون الشهادات العليا، ويُعَدّون من المثقّفين، يتبنَّوْن توجّهًا عائليًّا، أو حتّى يدعمون مُرشّحًا ما، لا لشيء إلّا لأنّ العائلةَ تدعمه دون أن يُحكّموا عقولهم أو يُعْمِلوا معتقداتهم السياسيّة. بل إنّ كثيرًا من القرى والمدن التي تبدو، للوهلة الأولى، معتمدةً على أحزاب أو حركات في انتخاباتها، نجد العائليّة مبطّنةً ومشمولةً فيها تحت خيمة الحزب أو الحركة، الأمر الذي يتمثّل في اختيار شخصيّة ما من عائلة ما لأنّها مقبولةٌ على العائلة وسوف تجرّ خلفها الكثير من الأصوات.

## رابعًا

**الثقافة الترامپيّة (Trumpism):**

بعيدًا عن المفهوم الأيديولوجيّ الواسع شيئًا ما لهذا المصطلح المتعلّق بالفكر والمواقف من ظواهر معيّنة، سنستعمل هذا المصطلح في جانبٍ واحدٍ فقط وهو استشراء ثقافة العربدة والخنوع. ولعلّ هذا المفهوم لم يبدأ بولادة هذا المصطلح، بل قبل ذلك بكثير. فحين أُعلنت فضيحة الرئيس

## خامسًا

الأمريكيّ الأسبق بيل كلينتون مع المتدرّبة مونيكا ليفينسكي، توقّع العالم أن يؤثّر ذلك سلبًا عليه ويحدّ من شعبيّته، الأمر الذي ثبت عكسه تمامًا في الفترة التالية. ولعلّ هذا يشير إلى تغليب منطق القوّة والعربدة. والرئيس الأمريكيّ الحاليّ دونالد ترامپ يُعَدّ من أكثر الزعماء العالميّين "جنونًا" وعربدةً؛ ومع ذلك نجد عربدته هذه تؤتي أُكُلَها في كثير من الميادين.

هذه الترامپيّة كظاهرةٍ سياسيّةٍ ظهرت جليّةً في بعض المدن والقرى في المجتمع العربيّ في الانتخابات الأخيرة. فقد لقيت تصريحات بعض المرشّحين التي تحمل إهانةً في بعض الأحيان للناس أو نبرةَ عربدةٍ، لقيت -على غير المتوقّع- ترحيبًا، تمثّل في مستوى الشعبيّة التي حظِيَ بها هؤلاء وعدد الأصوات التي جرفوها من الناس الذين كانوا أهداف بنادق كلامهم البذيء وإهاناتهم الصارخة.

وهذا إن دلّ فإنّما يدلّ على تحوُّل ثقافة الكثيرين من ثقافة السعي خلف الكرامة والحرّيّة، إلى ثقافة الانبهار بالمال أو القوّة.

**دخول ثقافة العنف المجتمعيّ إلى مجال الانتخابات:**

شهدت الكثير من المدن والقرى العربيّة عنفًا كلاميًّا وجسديًّا غير مسبوقٍ في هذه الانتخابات. وهذا في رأينا دليلٌ واضحٌ على أنّ العنف بات يتغلغل في ثقافتنا الاجتماعيّة العامّة ومجالات حياتنا المختلفة. وهذا بطبيعة الحال مؤشّرٌ خطيرٌ جدًّا لِما ينتظر مجتمعنا.

لكنّ الخطورة الكبرى لا تكمن في هذا الجانب فقط، بل تتعدّاه إلى ما قد يكون أكثر خطورةً وإطاحةً بمجتمعنا، والذي لا نرى منه حاليًّا إلّا الإرهاصات والبدايات فقط، ولعلّه مؤشّرٌ سيّئ للقادم أكثر بكثيرٍ منه في الحاضر.

وهذا يتمثّل في بعض أشكال الاتّفاقيّات التي أُبرِمت بين أحزاب ومرشّحين في مناطق مختلفةٍ، أو حتّى مجرّد الاقتراحات التي طُرحت هنا وهناك في أن يتقاسم حزبان أو أحزابٌ أو مرشّحان أو مرشّحون فترة الولاية، في حين كان الفوز لأحد هؤلاء واضحًا. وهذه الاقتراحات أو الاتّفاقيّات أُبرمت تفاديًا لردّة فعل البعض التي قد تكون عنيفةً لعدم تقبّلهم النتيجة الديمقراطيّة.

إنّ لعبة الديمقراطيّة واضحةٌ. ومن أهمّ عناصرها ومبادئها قبولُ الجميع بالنتيجة التي يقرّرها الشعب وعدم التحايل عليها بأيّ شكلٍ من الأشكال، حتّى لو كان ذلك بطريقة الاتّفاق أو التنازل، بغضّ النظر عن الموقف القانونيّ وما ورد في قانون الانتخابات حول هذه الاتّفاقيّات. ففي رأيي، الشعب الذي اختار مرشّحًا أو قائمةً ما له الحقّ الكامل في أن يجني ثمار اختياره، أو عليه أن يدفع الثمن الكامل إن كان اختياره غير صائب. وعلى الذي لم يختره الشعب أن يقبل بالنتيجة مَهما كانت، وأن يعمل على تصحيح مساره إن أراد الترشّح في الانتخابات القادمة.

إنّ هذا المفهوم الديمقراطيّ بات مهدّدًا في مجتمعنا، حيث إنّ هنالك من لم يستطع تقبُّل النتيجة التي أرادها الناس، وبالمقابل هنالك من لا يستطيع أن يحتفظ بالنتيجة التي منحه إيّاها الناس كاملةً دون أن يخضع للمساومة عليها، وربّما التنازل عن قسم منها بفعل الضغوطات وإعمال منطق القوّة. هذه كلّها قد تكون خفيّةً إلى حدّ ما في هذه الانتخابات، حيث لم تظهر إلّا على شكل اقتراحات أو اتّفاقيّات تبدو سلميّةً أو للوهلة الأولى عن طيب نفسٍ. لكنّها -في رأينا المتواضع- تؤسّس لمنطق قوّةٍ ولثقافةِ عنفٍ خفيٍّ وجليٍّ قد تبدو أكثر شراسةً وعربدةً في الدورات الانتخابيّة القادمة.

سادسًا

## الخلاصة

لا شكّ أنّ انتخابات السلطات المحلّيّة الأخيرة في المجتمع العربيّ في البلاد كان لها خصوصيّةٌ ما، نابعةٌ من التحوّلات الاجتماعيّة والتقنيّة التي سادت العالَم وتأثّر بها مجتمعنا العربيّ. إنّ جميع ما ذكرنا من نقاط في قراءتنا للانتخابات المحلّيّة الأخيرة في هذا المقال يتكامل معًا ليصف ثقافة عامّةً، حيث لا يمكن فصل أيّ نقطةٍ عن النقاط الأخرى، فجميعها تتكامل في وصف الحالة التي يمرّ بها مجتمعنا العربيّ، من حيث قبوله أو رفضه للديمقراطيّة أو من حيث الدور الذي تلعبه أو الذي يمكن أن تلعبه الانتخابات المحلّيّة في المستقبل. تناولنا في هذا المقال أثر التقنيّات الحديثة متمثّلةً بمواقع التواصل الاجتماعيّ أو بالتقنيّات الحديثة واستعمالها في الحملات الانتخابيّة وإدارتها. كذلك تناولنا الإعلام غير المتخصّص وغير الموجّه وخطورته، والإعلام الموجّه الذي يساء استخدامه. بشكل خاصّ تناول المقال انحسار دور الأحزاب واستمرار منطق العائليّة وتغليفه أحيانًا بعباءةٍ حزبيّة وبروز دور الأفراد، وحذّر من اللجوء إلى منطق القوّة واستشراء ثقافة العنف التي ربّما بدت خفيّةً في هذه الدورة الانتخابيّة، غير أنّ خطورتها في المستقبل باتت جليّةً.

إنّ مجتمعنا العربيّ في البلاد سيعاني -في رأينا المتواضع- من هذه الظواهر أكثر وأكثر في المرّات القادمة، ما لم نجد إستراتيجيّةً حقيقيّةً لبثّ ثقافة التسامح وقبول الآخر وتقبُّل النتائج الانتخابيّة كما أرادها الناخبون. بكلماتٍ أخرى: ما لم تصبح الديمقراطيّة الانتخابيّة جزءًا من ثقافتنا، فإنّها -وإن كانت لدى الشعوب الأخرى أداةً للرفاهية والتعبير عن الرأي وتغليب الإرادة العامّة- ستصبح نقمةً كبيرةً في حياتنا. تمامًا كما أنّه حين نشتري بندقيّةً حقيقيّةً لطفلٍ صغيرٍ، فسوف يطلق النار أوّل ما يطلقها على قدميه.

*د. مُسْلِم محاميد هو شاعر وأديب وباحث أكاديميّ.

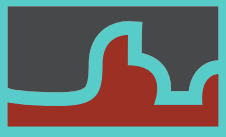

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية